سباق التسلح في الإستراتيجية العسكرية السوفييتية

دراسة وثائقية للمفاهيم والاتجاهات الرئيسية في سياسة الدفاع السوفييتية (١٩٦٢- ١٩٧٢)

المدرس الدكتور
عمار خالد رمضان الربيعي
كلية الآداب / جامعة البصرة

ملخص بحث :

أفرزت مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي عملاقين عالميين ومحوري استقطاب في أعقاب الحرب العالمية الثانية. فحاولت كل دولة أن تحقق ما أمكنها من الانتصارات على غريمتها، وذلك باللجوء إلى مختلف الوسائل والطرق التي تناسب الوضع القائم، والتي من شأنها أن تردع الخصم وتجعله يتراجع عن مواقع سياسية أو إستراتيجية لصالحها. وكان سباق التسلح أكثر هذه الأساليب خطورة، نتيجة لما أحدثته التطورات الثورية في مجال الأسلحة التدميرية من تجديد أثر مباشرة على التخطيط الستراتيجي، وخاصة بعد دخول الأسلحة النووية، حلبة التنافس والسباق، بحيث بلغت الحالة حداً يهدد فيه البشرية كلها بالفناء، بما فيها الدولتان المتصارعتان ذاتهما.

وعلى هذا الأساس تم استبدال عملي للحرب بـ(الحرب الباردة). وهذا ما دفع بأطراف النزاع في الحرب الباردة - الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفييتي - إلى اعتماد سياسات دفاعية لحشد قواتهما العسكرية وتطويرها، والى تنمية قدراتهما على أنتاج الأسلحة النووية والصاروخية بهدف استنزاف قوة العدو، وحفظ قوة الدولة في الوقت نفسه، لتدمير القدرات العسكرية والاقتصادية للعدو، وتحييد أسلحته النووية وشل أجهزته العسكرية والمدنية، وحماية بلاده من هجمات خصمه النووية والصاروخية. ولأن هذه الحرب لم تعد حتمية تماماً في ظل تطور الأسلحة النووية والصواريخ العابرة للقارات واتساع نطاقها الجغرافي اللامحدود، أصبح سباق التسلح المحموم والمكلف، الذي دخل فيه القطبان الدوليان لتطوير الأنظمة

الدفاعية والهجومية، هو الخيار البديل عن الحرب المباشرة. ومن هنا تأتي أهمية هذا البحث الذي يهدف إلى دراسة مرحلة مهمة من مراحل سباق التسلح بين الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة، وهي المرحلة التي تميزت بسمات جديدة وبرزت خلالها معطيات استراتيجية تحكمت بالسياسة الخارجية لكلتا الدولتين بل وبمصيرهما في نهاية الحرب الباردة.

The Arms Race in the Soviet Military Strategy: A Documentary Study of the Concepts and Key Trends in the Soviet Defense Policy 1962 – 1972

Dr. Ammar Khaled Ramadan al-Rubaie
Faculty of Arts / Basra University

Abstract:

After WWII, two great powers emerged as the two world axes: the United States and the Soviet Union. Each has attempted to score some victories over the other using all the available means that suited the status qua, means which would deter an opponent and make him back down on political positions or strategy to their own advantage. The arms race was the most serious strategy. The unprecedented development in weapons of mass destruction industry has directly influenced the working strategy, especially with the development of nuclear weapons in such a way that threatened the existence of the whole world, let alone the two rivaling powers.

Thus, war was replaced by the 'Cold War' which pushed these powers to develop and consolidate their defensive systems as well as their capabilities of making nuclear and missile systems in order to exhaust and even destroy their enemy or to marginalize their respective abilities. As the normal war became virtually impossible with the development of nuclear weapons and intercontinental ballistic missiles, the two powers resorted to a fiercely competitive arms race. This paper addresses this arms race between the United States and the Soviet Union, uncovering the characteristic features of this period which shaped the abilities of both powers as well as their political status by the end of the Cold War.

مقدمة :

أفرزت مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي عملاقين عالميين ومحوري استقطاب وحيدين، بعد خروج قطبي أوروبا الأهم بريطانيا وفرنسا من دائرة القوى العظمى في أعقاب الحرب العالمية الثانية.

وأصبح هذا الوضع الجديد قاعدة تقوم عليها العلاقات الدولية، واخذ كل طرف يدرس نقاط ضعف الطرف الأخر، ويعمل على إثارة العقبات والصعوبات في وجه الطرف الأخر بهدف حرمانه من ميزات ربما تسبب في إرهاقه وإعاقته عن التقدم والتطور. وحاولت كل دولة من دول المواجهة أن تحقق ما أمكنها من الانتصارات على غريمتها، وذلك باللجوء إلى مختلف الوسائل والطرق التي تناسب الوضع القائم، والتي من شأنها أن تردع الخصم وتجعله يتراجع عن مواقع سياسية أو إستراتيجية لصالحها، وهي معادلة من دون شك صعبة، لأن نجاحها كان يتطلب حشد قدرات الدولة وإمكاناتها العسكرية والاقتصادية والتكنولوجية، دون التأثير على باقي قطاعات الدولة. وبناء على ذلك، وضع كل منهما تصوره عن كيفية عرقلة خصمه والقضاء عليه وبناء إستراتيجيته بناءً على ذلك.

وكان سباق التسلح أكثر هذه الأساليب خطورة، نتيجة لما أحدثته التطورات الثورية في مجال الأسلحة التدميرية من تجديد أثر مباشرة على التخطيط الستراتيجي، وخاصة بعد دخول الأسلحة النووية، حلبة التنافس والسباق، بحيث بلغت الحالة حداً يهدد فيه البشرية كلها بالفناء، بما فيها الكتلتان المتصارعتان ذاتهما. وعلى هذا الأساس، باتت المواجهة العسكرية المباشرة بين العملاقين شبه مستحيلة، لذلك كان يجب أبدال الحرب بوسيلة أخرى قابلة للتطبيق. فتم استبدال عملي للحرب الساخنة بـ(الحرب الباردة) التي لم يكرسها قانون أو اتفاق مكتوب أو وضعي وإنما كرسها العرف والممارسة[١]. وهذا ما دفع بأطراف النزاع في الحرب الباردة - الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفييتي - إلى اعتماد سياسات دفاعية لحشد قواتهما العسكرية وتطويرها، والى تنمية قدراتهما على أنتاج الأسلحة النووية والصاروخية بهدف استنزاف قوة العدو، وحفظ قوة الدولة في الوقت نفسه، لتدمير القدرات العسكرية والاقتصادية للعدو، وتحييد أسلحته النووية وشل أجهزته العسكرية والمدنية، وحماية بلاده من هجمات خصمه النووية والصاروخية.

وانعكست هذه السياسة على الإستراتيجية العسكرية التي عُرفت بأنها:"فن وعلم استخدام القوات المسلحة لأي بلاد في تحقيق أهداف السياسة القومية عن طريق استخدام القوة أو

التهديد باستخدامها"[٢]. وبما أن سياسة الدفاع العسكرية كانت تمثل سلاحاً من أسلحة السياسة السوفييتية – والأمريكية على السواء - في المجالات الدولية، كما مثلت (ملاذها الأخير في أيام الحرب)، انطلاقا من مفهومها الأساسي، الذي يعتبر أن الحرب (هي النتيجة الحتمية للامبريالية وأن العالم لم ينجُ منها إلا إذا أزال النظام الامبريالي عن الوجود)[٣]. ولأن هذه الحرب لم تعد حتمية تماماً في ظل تطور الأسلحة النووية والصواريخ العابرة للقارات واتساع نطاقها الجغرافي اللامحدود، أصبح سباق التسلح المحموم والمكلف، الذي دخل فيه القطبان الدوليان لتطوير الأنظمة الدفاعية والهجومية، هو الخيار البديل عن الحرب المباشرة.

ومن هنا تأتي أهمية هذا البحث الذي يهدف إلى دراسة مرحلة مهمة من مراحل سباق التسلح بين الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة، وهي المرحلة التي تميزت بسمات جديدة وبرزت خلالها معطيات إستراتيجية تحكمت بالسياسة الخارجية لكلتا الدولتين بل وبمصيرهما في نهاية الحرب الباردة. واعتمد الباحث على مجموعة من المصادر القيمة، يأتي في مقدمتها مجموعة من وثائق وكالة المخابرات المركزية الأمريكية المصنفة (سري للغاية - classified)، المنشورة في مجلد الوثائق التاريخية الاليكتروني على موقع الوكالة الرسمي (www.cia.org(بعنوان:

(CIA's Analysis Of The Soviet Union, 1947-1991) للمحررين: جيرارد.ك هاينس وروبرت أي. ليجيت Gerald K. Haines and Robert E. Leggett في ١٩ آذار ٢٠٠٧، وأعيد تحديثها في ٢٨ حزيران ٢٠٠٨، التي توضح مكامن القوة والضعف في القدرات العسكرية السوفييتية والأمريكية على حدٍ سواء، والعوامل المؤثرة فيها، خلال الفترة موضوع البحث. وهي وثائق مهمة تحتوي على شرح تفصيلي لقدرات وأعداد الأسلحة بجميع أنواعها ومجالات استخدامها، فضلا عن أرقام تقديرية لمصاريف الدفاع السوفييتية، وأن كانت غير دقيقة بحكم أنها اعتمدت بشكل كبير على الأرقام الرسمية التي كان يعلنها السوفييت كتخصيصات لميزانية الدفاع السوفييتية، كنوع من أنواع الخداع الذي كان يتبعه السوفييت، للتأثير على مناخ السيطرة على الأسلحة ومفاوضات الحد من التسلح، التي أثبتت الأبحاث الحديثة، التي تم اعتمادها في تدعيم نتائج هذا البحث، بأنها أرقام غير دقيقة.

فضلا عن مجموعة مهمة من المصادر ذات الصلة بموضوع البحث. يأتي في مقدمتها كتاب (الإستراتيجية العسكرية السوفييتية) الذي اشترك في تأليفه مجموعة من القادة العسكريين السوفييت، الذين شغلوا مناصب قيادية في هيئة الأركان العامة، والمعاهد والأكاديميات، أبرزهم (المارشال سوكولوفسكي) الذي شغل منصب رئيس أركان حرب القوات السوفييتية

المسلحة أعواماً طويلةً، كون الكتاب يعتبر أول مؤلف علمي موثّق عن الإستراتيجية العسكرية السوفييتية. وكتاب (ما بعد الحرب الباردة) لمؤلفه روبرت مكنمارا، الذي كان وزيرً للدفاع الأمريكي من فترة الرئيس الأمريكي جون كيندي عام ١٩٦١ حتى فترة الرئيس ليندون جونسون عام ١٩٦٨، الذي كان من ابرز المتحمسين لإستراتيجية (الرد المرن) في إدارة الرئيس كيندي.

مراحل تطور سباق التسلح بين القطبين

- **مرحلة التفوق الأمريكي ١٩٤٥- ١٩٤٩:**

يرى بعض الباحثين أن مرحلة التفوق الأمريكي تبدأ مع أول قنبلة ذرية جربتها الولايات المتحدة في نيومكسيكو في ١٦ تموز ١٩٤٥[٤]. ونتيجة للحرب العالمية الثانية وجدت الولايات المتحدة نفسها في المقدمة لقيادة مجموعة دول أوروبا الغربية في مواجهة قوة المعسكر الاشتراكي، وكانت هذه أول تجربة فعلية للولايات المتحدة الأمريكية على نطاق المسرح الدولي، وفي ظروف ديناميكية امتازت بتملكها الاحتكاري للقوة النووية واعتماد دول أوربا الغربية عليها للحفاظ على كيانها المزعزع الأركان بسبب الحرب. ومما لاشك فيه، أن القوة العسكرية الأمريكية وقنابلها الذرية خدمت أهداف السياسة الخارجية التي عدت جزءا مكملا لا يمكن فصلها[٥].

فكانت الولايات المتحدة ما بين ١٩٤٥و١٩٤٩ الدولة الوحيدة التي تمتلك مثل هذه القوة والقدرة التدميرية، ولذلك كانت تحاول الاستئثار بهذا النوع من السلاح وعرقلة الآخرين عن امتلاكه. فقد ناقش الجنرال ليسلي. ر. جروفز Leslie.R. Grove ، مدير مشروع مانهاتن، في مذكراته في كانون الثاني ١٩٤٦، أهمية أن تبادر الولايات المتحدة بالهجوم النووي ضد أي "دولة معتدية" في طريقها للحصول على القنبلة[٦].

وفي العام نفسه تقدمت الولايات المتحدة في ١٤ تموز بمشروع يدعو إلى حصر استعمالات الذرة في الأغراض السلمية، وإنشاء هيئة دولية لأغراض التنمية السلمية ويدخل ضمن مسؤوليات هذه الهيئة حق امتلاك وتشغيل والرقابة على كل الموارد والتسهيلات الفنية والتكنولوجية التي يعتمد عليها أنتاج الطاقة الذرية دون أن تكون مناجم الذرة تحت رقابة هذه الهيئة[٧].

ونظرا لتفوق الولايات المتحدة في أنتاج هذا السلاح، رفض الاتحاد السوفييتي هذا المشروع وقام بتقديم مشروع بديل عنه، عرضه مندوب الاتحاد السوفييتي لدى الأمم المتحدة أندريه

غروميكو في ١٩ تموز ١٩٤٦، وتضمن هذا المشروع[٨]:

١- حضر أنتاج واستخدام الأسلحة الذرية.

٢- تدمير المخزون القائم من الأسلحة الذرية في غضون ثلاثة أشهر.

٣- أقامة لجنة دولية مهمتها الأشراف على كل ما يختص بالتبادل العلمي للمعلومات والخبرات العلمية.

٤- أنشاء لجنة دولية مسؤولة عن مراقبة استخدام الطاقة الذرية وحصر استخدامها في نطاق الأغراض السلمية.

ولعدم أمكانية مراقبة المشاريع الخاصة بالاتحاد السوفييتي، رفضت الدول الغربية بشدة المشروع السوفييتي. لكن الاتحاد السوفييتي ما لبث أن بدأ أولى تجاربه النووية في ٢٩ أب ١٩٤٩، وامتلك القنبلة الذرية في العام نفسه ، وكسر بذلك احتكار الولايات المتحدة لهذا النوع من السلاح، كما أن الاتحاد السوفييتي بسط نفوذه على شرق أوروبا وأقام أنظمة سياسية على النمط السوفييتي[٩]. وفُسر تواجد القوات السوفييتية في وسط وشرق أوروبا وقيام نظم اشتراكية من لدن الدوائر الأمريكية على أنه ظاهرة يسعى السوفييت لبسطها على جميع أنحاء أوروبا، ومن ثم تهديد الولايات المتحدة وضرب مصالحها مباشرة، فكان على الولايات المتحدة اتخاذ موقف استراتيجي إزاء تلك التطورات[١٠]، وهذا ما حصل فعلا. فمنذ نهاية الحرب العالمية الثانية تركزت السياسة الخارجية والدفاعية للولايات المتحدة حول احتواء "ما كان يراه معظم الغربيين" من ميل الاتحاد السوفييتي إلى توسيع دوائر نفوذه، ونشر أيديولوجيته بحيث تغطي الجزء الأكبر من العالم، وهكذا بعد أن كان يعتقد باستمرار التحالف ضد المحور الألماني، حلت الشكوك وسوء النية في تفسير سياسة كل من البلدين محل التصورات السابقة[١١].

ونتيجة لذلك لم يتم التوصل إلى وقف التسلح كون أن طبيعة المقترحات التي كانت تقدم من كلا الطرفين كانت تنطوي على أسباب رفضها من الطرف الأخر. وبعدما نجح الاتحاد السوفييتي في كسر احتكار امتلاك الولايات المتحدة للسلاح النووي، واكتشاف القنبلة الهيدروجينية من قبل كلا القطبين – الولايات المتحدة في عام ١٩٥٢، والاتحاد السوفييتي في عام ١٩٥٣ – يكون سباق التسلح بين المعسكرين قد دخل مرحلة جديدة، وهي المرحلة المعروفة باسم (مرحلة توازن الرعب) التي تميزت بسرعة تقدم التكنولوجيا العسكرية وتخزين الأسلحة الذرية والهيدروجينية لدى الطرفين وتكرار التجارب على الأسلحة المتطورة [١٢].

- **مرحلة توازن الرعب (١٩٥٣- ١٩٦١) :**

في الوقت الذي كان فيه الأمريكيون يجدون، ولفترة طويلة، الاتحاد السوفييتي متخَّلفا في المجال التكنولوجي وغير قادر على تقديم أي انجازات مهمة في العلوم والهندسة، جاء أطلاق (سبوتنيك١) في مدار حول الأرض ليغير بين عشية وضحاها من هذا التصور، وليزيد الخوف من نوايا السوفييت وقدراتهم، لاسيما وأن السوفييت جربوا في عام ١٩٤٩، أولى قنابلهم الذرية، وبعد ذلك بأربعة أعوام – في عام ١٩٥٣– فجروا القنبلة الهيدروجينية، وبعد ذلك بثلاثة أعوام – في عام ١٩٥٧– أصبحوا قادرين على إطلاق قمر صناعي، وهذا ما دفع الأمريكان إلى الاعتقاد بأن السوفييت قادرين بالمستوى نفسه من إطلاق قذائف صاروخية عابرة للقارات (ICBM) موجهة للولايات المتحدة[١٣]. حيث شهدت هذه المرحلة تطوير الاتحاد السوفييتي لآلته الحربية، وقيامه بإطلاق أول قمر صناعي (سبوتنيك١) إلى الفضاء الخارجي في ٤ تشرين الأول ١٩٥٧، الذي اعتبر سبقًا حققه الاتحاد السوفييتي ضد الولايات المتحدة الأمريكية في إطار الحرب الباردة، التي لم تكن تشمل إظهار القدرة العسكرية فقط، بل تعدت ذلك إلي إظهار القدرة التقنية والبحثية لكلا الدولتين، وفي مجال سباق التسلح بالتحديد، وذلك بامتلاكه لصواريخ بعيدة المدى قادرة على حمل رؤوس نووية تصل إلى عمق الأراضي الأمريكية، الأمر الذي حرم الولايات المتحدة من "الحصانة الجغرافية"، التي كانت تتمتع بها لغاية عام ١٩٥٦، وأدى إلى تصاعد التوتر بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي[١٤]. بل أن دراسة أعدتها استخبارات الدفاع في وكالة المخابرات المركزية الأمريكية الـ(C.I.A) لتقييم القابليات السوفييتية خلال منتصف عام ١٩٥٩، توقعت فيها زيادة الفاعلية الكلية للقوات المسلحة السوفييتية أثناء فترة إعداد تلك الدراسة، بصورة رئيسية، للمعطيات الآتية[١٥]:

أ- زيادة كبيرة في أعداد الأسلحة النووية وفي مديات هذه الأسلحة.

ب- زيادة في عدد المقاتلات، في كل الظروف المناخية، وعدد القاصفات النفاثة المتوسطة المدى، وإدخال القاصفات النفاثة الثقيلة في عام ١٩٥٧.

ت- زيادة كبيرة في عدد الغواصات بعيدة المدى.

ث- زيادة في الفاعلية القتالية للقوات البرية السوفييتية، من حلال الأسلحة "المحسنة"، والمعدات والتنظيم وتغيير العقائد والتكتيكات المصممة لزيادة قابلية الصناعة النووية.

غير أن امتلاك الاتحاد السوفييتي للسلاح النووي لم يكن يقلق الولايات المتحدة بالنظر إلى التفوق العددي والبعد الجغرافي وعدم امتلاك السوفييت لقواعد عسكرية في العالم. لكن ما

أقلقها واقض مضجعها هو أن التقدم الذي حققه الاتحاد السوفييتي في تطوير الأسلحة النووية، وامتلاكه قاذفات صواريخ بعيدة المدى (عابرة للقارات)، وإمكانية حملها رؤوساً نووية ووسائل حملها، التي تجعل من أهدافها العسكرية والمدنية في عمق الولايات المتحدة عرضه للهجوم المباشر من جانب الاتحاد السوفييتي، وقدرة الاتحاد السوفييتي المتزايدة على استخدامها. مما أدى إلى تغيير ميزان القوى في العالم في مجالات مهّمة.

وأحدثت أنظمة الأسلحة الصاروخية انقلابا في التكنولوجيا العسكرية وفي التفكير الاستراتيجي لكلا المعسكرين. إذ كان بوسع الصواريخ السوفييتية بعيدة المدى الوصول إلى ابعد نقطة في العمق الاستراتيجي في الولايات المتحدة وتدميرها أو في غيرها من دول أوروبا الغربية التي توجد فيها قواعد عسكرية أمريكية[١٦]. فعلى اثر اختراع الصواريخ البعيدة المدى – عابرة للقارات، اندفعت الولايات المتحدة للبحث عن الوسائل التي تحول دون تعرض أهدافها العسكرية والمدنية إلى الهجوم المباشر من جانب السوفييت، وذلك بعد أن حددت الولايات المتحدة دعائم أمنها على أساس من الدفاع المشترك من خلال علاقات تعاقد دفاعية اتسعت لتشمل أكثر من أربعين دولة في عام ١٩٥٥[١٧]. وأدى تطوير الأسلحة النووية والصاروخية والأجهزة الاليكترونية واستخدامها بطبيعة الحال إلى تبدلات جوهرية في كل وسيلة من وسائل القتال المسلح. ونتيجة لذلك تبدلت الأهمية الإستراتيجية لفروع القوات المسلحة وأساليب استخدامها تبدلا عميقا.

ويمكن ملاحظة ذلك من خلال تدرج الإستراتيجية الأمريكية قبل جون كيندي من سياسة التطويق والاحتواء إلى الانتقام الشامل – الرد الشامل، بعد فشل سياسة الاحتواء في منع الاتحاد السوفييتي من التدخل في الحرب الكورية (١٩٩٥١-١٩٩٥٣)، حيث أدركت القيادة السياسية ضرورة سد الثغرات في الستراتيجية الأمريكية، وذلك من خلال استغلال قدرة الولايات المتحدة النووية واستثمارها في مجالات الحرب الباردة[١٨].

وكان من بناة هذه الستراتيجية والداعين لها وزير الخارجية الأمريكي جون فوستر دالاس John. F. Dulles (١٩٥٣-١٩٥٩) الذي حدد أبعاد الستراتيجية الجديدة في خطاب ألقاه أمام مجلس العلاقات الخارجية في نيويورك في ١٢ كانون الثاني ١٩٥٤، بالقول:"يجب أن يستند قرارنا الأساسي قبل كل شيء على قدرتنا القوية على توجيه ضربة قوية بالوسائل التي نختارها، وفي أي مكان نقرره"[١٩]. وكانت إستراتيجية (الرد الشامل) تستند إلى الافتراض القائل بأن الولايات المتحدة تمتلك التفوق على الاتحاد السوفييتي في الأسلحة النووية والطيران

الستراتيجي، ولهذا تركزت جهود الإدارة الأمريكية تطبيقا لهذه الستراتيجية على تطوير الأسلحة النووية للأهداف الإستراتيجية والتكتيكية – العملية، وعدم التركيز على القوات المسلحة التقليدية، ولاسيما البرية منها، كما افترضت مخططات القادة السياسيين والعسكريين الأمريكيين وحلفائهم في حلف الناتو، أن مجرد التهديد باستخدام الأسلحة النووية كافٍ كعامل رادع، وأن استخدامها في أي صراع سيقضي على القدرات الهجومية للقوات المسلحة السوفييتية[٢٠].

لكن إستراتيجية الرد الشامل سرعان ما انهارت وتخلى عنها واضعوها، نتيجة للنجاح الذي حققه الاتحاد السوفييتي في ميدان الصواريخ البعيدة المدى (عابرة للقارات). فالصواريخ بعيدة المدى أدخلت تحويرات ملحوظة على الستراتيجية الأمريكية، ومن ثم لم تعد الولايات المتحدة مصانة في عمق أراضيها كما كانت عليه الحال، قبل اكتشاف الصواريخ بعيدة المدى[٢١].

حيث أعلن دالاس في ٢٧ تشرين الأول ١٩٥٧، أن "على الولايات المتحدة وحليفاتها أن تتخذ الإجراءات اللازمة في حالة قيام الحروب الموضعية، دون أن تستثير العدو وتستفزه إلى حرب نووية عامة"[٢٢]. في حين اعتبر المارشال فاسيلي سوكولوفسكي (Vasily Sokolovsky) رئيس هيئة الأركان العامة للجيش السوفييتي (١٩٥٣-١٩٦٠) أن المغالاة في تقدير قوة الولايات المتحدة وقدراتها، والتقليل الواضح من قدرات الاتحاد السوفييتي الاقتصادية والتقنية والعلمية والعسكرية من أهم الأسباب التي أدت إلى انهيار إستراتيجية الرد الشامل[٢٣]. وهي رؤية موضوعية وسليمة من وجهة نظر الباحث، خصوصا إذا ما تمت مقارنتها بالمعلومات الواردة في كتاب (ما بعد الحرب الباردة) لوزير الدفاع الأمريكي السابق روبرت مكنمارا، التي تمت الإشارة أليها سلفاً، وفي ما تم التوصل أليه من استنتاجات في دراسة وكالة المخابرات المركزية الأمريكية لتقييم القابليات السوفييتية خلال منتصف عام ١٩٥٩، التي أشارت إلى أن معدل النمو السوفييتي قد (تدهور في السنوات الخمس الماضية دون المعدل العالي جداً في الفترة التي تلت الحرب العالمية الثانية)، كما توصلت إلى أن البرامج الاقتصادية السوفييتية، أثناء فترة أعداد هذه الدراسة، تشير إلى أن نمط تخصيص الموارد في الاقتصاد السوفييتي، على الأقل في العامين القادمين أي ١٩٦٠و١٩٦١، سيبقي على النسبة المخصصة للصرف على الدفاع والبالغة ١٤% وليس على الزيادة السريعة التي شهدتها الأعوام ١٩٥٠-١٩٥٢، بينما سيزداد الصرف على الاستثمار في الاستهلاك[٢٤]. فقد تسبب نموذج (النمو المتوسع)، الذي كان متبعاً في الفترة الستالينية، واعتباراً من أحداث عام ١٩٦٠ ببعض حالات عدم التوازن وبعض التذبذبات في

الفاعلية الاقتصادية، مما أدى إلى تراجع في معدلات النمو التي أنخفضت إلى أن وصلت إلى ١١,٣ للفترة ١٩٥١-١٩٥٣، و٦% في عام ١٩٥٩، في حين كان المعدل المعتاد للنمو في الاتحاد السوفييتي١٠% [٢٥]. حيث تميز النظام الاقتصادي السوفييتي الذي اعتمد على التخطيط المركزي بصفتين أساسيتين وهما[٢٦]:

أولا: تخصيص الموارد بين استخداماتها المختلفة عن طريق قرارات ومراسيم حكومية بدلا من نظام السوق.

ثانيا: تحديد أولويات الإنتاج وإعطاء الأفضلية الأولى لإنتاج السلع الوسيطة والسلاح، ثم في المؤخرة يأتي أنتاج السلع الاستهلاكية، التي أحيانا كان يعاني الشعب السوفييتي من شح في بعضها، كما فضل الاستثمار الصناعي على الزراعي.

لذا فان اغلب الاستثمارات والمواد الخام والأيدي العاملة والموارد المالية قد وجهت في هذا الاتجاه وذلك لأن الدولة هي المالك الوحيد للأرض ولرأس المال وتمارس كل ما تستطيع من سلطة على موارد العمل. ومن ثم فان حجم ونوع السلع يعكس أراء المخططين الذين يقومون بوضع السياسة العامة للبلاد أكثر مما يعكس رغبات وتفضيل المستهلكين، وعلى هذا الأساس كانت الصناعات الثقيلة والصناعات التي تحقق الأهداف السياسية لنظام الحكم في هذا البلد، وهي صناعة السلاح، تعطى الأولوية والأهمية في كل الخطط الاقتصادية السوفييتية[٢٧].

لذلك، وعلى الرغم من التقدم الذي أثبته الاتحاد السوفيتي في اكتشافات الصواريخ الموجهة والأسلحة النووية والأقمار الصناعية، غير أن المنتجات الصناعية العديدة، وكذلك المعدات والآلات (غير الحربية) بقيت في مستويات اقل من مثيلاتها في الدول الصناعية المتقدمة، وهذا الواقع أدى إلى التشكيك الجزئي بالنموذج الاستاليني والى البحث عن توجهات جديدة لتطوير أساليب الإنتاج والإدارة والتخطيط في ظل النظام الاشتراكي للتماشي مع التطور الحضاري الذي كان جاري في العالم[٢٨]. وفي ضوء ذلك قدم خروشوف في عام ١٩٦٠ مشروع لمدة عشرين عاماً في مؤتمر الحزب الشيوعي، يهدف إلى وضع الأساس المادي والفني للشيوعية حتى تتفوق على أقوى وأغنى الدول الرأسمالية وهي الولايات المتحدة الأمريكية في إنتاجية الفرد ومستوى المعيشة في العقد ١٩٦١-١٩٧٠، وفي العقد الثاني ١٩٧١-١٩٨٠ يكون الأساس المادي والفني قد تم بناؤه وتعم الفائدة على الشعب، وبذلك يمكن بناء المجتمع الشيوعي وتكون الملكية فيه عامة[٢٩].

ولقد أدى التطوير الشامل والقدرات الضخمة للصواريخ الإستراتيجية إلى خلق فرع جديد في

القوات السوفييتية المسلحة وهو فرع (القوات الإستراتيجية الصاروخية). وكان في مقدمة المهام الأساسية لهذه القوات، في فترة الحرب، تدمير وسائل العدو للهجوم النووي وهي الأساس في قوته العسكرية، والتشكيلات الرئيسية لقواته المسلحة، والمناطق ذات الأهمية في بلاده. وكان تقرير لجنة العلاقات الخارجية لمجلس الشيوخ الأمريكي قد أشار إلى أن "زيادة الطاقة الستراتيجية للاتحاد السوفييتي قد ضاعف من الصعوبات المتعلقة بالحفاظ على المركز العسكري اللازم لتحقيق الأهداف الأمريكية، وأن موقف الولايات المتحدة العسكري قد تدنى، وأن البلاد التي كانت تتمتع في الماضي بالأمن الواضح أصبحت الان مكشوفة ومعرضه للهجوم المباشر المدمر"[٣٠].

كما اعترف الرئيس جون كيندي بتزايد القوة السياسية للاتحاد السوفييتي وبفقدان الولايات المتحدة لتفوقها في الأسلحة النووية، عندما أعلن في كانون الأول ١٩٦١ من مدينة سياتل الأمريكية:"أن الولايات المتحدة لم تعد المتناهية في القوة ولا المتناهية في المناعة"[٣١].

وفي ظل الأوضاع الجديدة المتميزة بالتوازن أو التكافؤ التقريبي في القوة الستراتيجية وبالتفوق السوفييتي في مجال الأسلحة التقليدية، وجد واضعو الإستراتيجية الأمريكية أنفسهم مرغمين على إعادة تقييم مركزهم السابق بالنسبة إلى الحرب النووية العامة. وشرعوا يتفهمون أن الحرب النووية العامة تنطوي على أخطار كثيرة باحتمال الإبادة الشاملة والمتبادلة. وأدى هذا إلى الاستنتاج بأن إستراتيجية (الرد الشامل) أصبحت عقيمة أو "جامدة"، ولم تعد قادرة على أن تضمن تحقيق الأهداف السياسية للولايات المتحدة(٣٢). وتعرضت في غضون السنوات التي أنقضت بين عامي ١٩٥٧و١٩٦٠ إلى انتقادات عنيفة، نتيجة التبدل في ميزان القوى الهجومية الإستراتيجية والنجاحات التي حققها الاتحاد السوفييتي في مجالات الصواريخ والفضاء. لذلك استعيض عنها بعد مجيء كيندي إلى الحكم في ١٩٦١ بما يسمى بإستراتيجية (الرد المرن)[٣٣].

حيث بدأت القيادة السياسية والعسكرية في الولايات المتحدة وفي ضوء تقييمها للأوضاع الجديدة ترى في الإستراتيجية المسماة بـ(الرد المرن) الأسلوب الأكثر تقبلا وصلاحا. وأصبحت هذه القيادة ترى أن في إمكانها عن طريق هذه الإستراتيجية أن تخوض إذا تطلب الأمر حربا نووية عامة أو حربا محدودة باستخدام الأسلحة النووية أو بدونها. وكان الجنرال ماكسويل تايلور رئيس هيئة الأركان المشتركة للقوات الأمريكية قد صاغ هذه الإستراتيجية – الرد المرن– في كتابه (الإستراتيجية غير المستقرة) الذي كشف فيه عن جوهرها وعن أساليب تنفيذها، كما قامت

مجلة الشؤون الخارجية الأمريكية الصادرة في كانون الثاني ١٩٦١ بنشر مقالا للجنرال تايلور بعنوان (الأمن لن ينتظر) استعرض فيه الخصائص الأساسية لهذه الإستراتيجية والبرنامج العسكري العام للإدارة الأمريكية، وعلى النحو الآتي[٣٤]:

١- تشكيل قوى صاروخية إستراتيجية لا تقهر مع القدرة على توجيه ضربة تشل قوة العدو حتى بعد قيامه بهجوم نووي مباغت.

٢- تشكيل قوى حسنة الإعداد قادرة على الحركة حتى بالنسبة إلى الحروب المحدودة. أي حتى بالنسبة إلى الصراعات المسلحة الأضيق نطاقا من الحروب النووية العامة بين كتلتي القوى النووية.

٣- تشكيل نظام فعال من الأحلاف العسكرية.

٤- تأمين الإفادة المناسبة من الموارد المخصصة للبرنامج العسكري.

وكانت الولايات المتحدة وأجهزة الحلف الأطلسي قد أقرتا المفهوم الاستراتيجي الجديد قبل مجيء الرئيس كيندي إلى الحكم، وقبل أن يصبح هو الداعية المتحمس لهذا المفهوم، والذي طالب في رسالة وجهها إلى الكونغرس في ٢٥ اذار١٩٦١ "من الضروري أن يكون مرنا وحاسما في وقت واحد..وأن يكون قادرا على مواجهة أي شكل من أشكال الحرب واسعة كانت أو محلية، نووية أو تقليدية، كبيرة كانت أو صغيرة"[٣٥]. ويستند هذا المفهوم إلى نفس فكرة (الضربة الانتقامية) باستثناء أن هذا التعبير كان يعني في إطار إستراتيجية الرد الشامل في الماضي على التهديد بالاستخدام اللامقيد للأسلحة النووية، أو بالحرب النووية العامة مهما كان مدى الصراع المحتمل، بينما بات من الضروري في ظل الأوضاع الجديدة أن تتوافق هذه الضربة مع طبيعة الصراع المحتمل. وعليه كان على الولايات المتحدة أن تكون قادرة على تلقي الهجوم النووي على قواتها ومصادر طاقتها ومدنها وشعبها بحيث تكون قادرة على الرد بتدمير المعتدي وجعل مجتمعه غير صالح للحياة في ظروف القرن العشرين[٣٦].

أن مفهوم الردع النووي، هو "إدخال الرعب إلى قلب العدو بردعه من القيام بهجوم على الطرف الأول، لأن الخسائر التي سيلاقيها بعد هجومه ستكون هائلة لدرجة أنها لا تعادل ما يتوقعه من هجومه، أو بعبارة أخرى أن الردع النووي يعتمد على قابلية الدولة الرادعة في توجيه الهجوم الثاني أو رد الهجوم إلى الدولة التي هاجمتها أولا"[٣٧]، أي بمثابة (الانتحار) للمعتدي سواء لقواته العسكرية أو بالنسبة لمجتمعه بوجه عام. وعلى هذا الأساس شدد الرئيس كيندي في رسالته إلى الكونغرس على أهمية "أن تصمد القوات الأمريكية وتنجو من

الضربة الأولى، وأن تكون قادرة على توجيه ضربة انتقامية بقوة مدمرة تنزل به خسائر أفدح واكبر"[٣٨]. ولكي تتمكن الدولة الرادعة تحقيق ذلك عليها أن تمتلك قابلية المحافظة على قوتها العسكرية المعدة لرد الهجوم ضد الهجوم الأول الذي تتلقاه، أي أن الدولة يجب أن تسلم من الهجوم النووي عليها[٣٩]. وبالرغم من ذلك، يجب ملاحظة أن الولايات المتحدة حتى في الفترة التي احتكرت فيها السلاح النووي، لم يكن في مقدورها ردع الضغوط السوفييتية ضد برلين أو التدخل السوفييتي في كوريا[٤٠]. وحتى مع التفوق الأمريكي الاستراتيجي، إلا أن الولايات المتحدة بقيت عاجزة عن ردع كل أشكال التأييد السوفييتي للثورات الشيوعية في جنوب شرق أسيا مثلا، التي توقعت وكالة المخابرات المركزية الأمريكية في دراستها التي أعدتها لتقييم القدرات والمسارات المحتملة للأحداث خلال منتصف عام ١٩٥٩ بأنها تقدم أفضل الفرص للتوسع القريب المدى برأي الشيوعيين، ومعنى هذا أن الولايات المتحدة تحتاج إلى قدرات تقليدية – غير نووية – لمواجهة مستويات العدوان التي لا تقوم بردعها القوات الإستراتيجية الضخمة، مع الأخذ بنظر الاعتبار احتمال المجازفة بحرب عامة مع الاتحاد السوفييتي، أثناء فترة هذه الدراسة، كذروة لسلسة من الإعمال والإعمال المضادة التي يقوم بها احد الطرفين (دون قصد) وجر الأحداث إلى حرب عامة[٤١]. لذلك نص البرنامج العسكري الأمريكي الذي حدده الرئيس كيندي على تشكيل القوات الأمريكية وإعدادها بوجه عام إلى حرب نووية عامة أو إلى حرب محدودة[٤٢].

وعلى أساس المعطيات الجديدة تلك، استعيض عن إستراتيجية الرد الشامل، التي كان معمولا بها حتى عام ١٩٦١، والتي كانت تنص فقط على الإعداد للحرب النووية العامة وشنها على الاتحاد السوفييتي والبلدان الاشتراكية الأخرى، بإستراتيجية (الرد المرن) التي تعني إمكانية شن الحرب النووية العامة أو الحرب المحدودة على الاتحاد السوفييتي عن طريق استخدام الأسلحة النووية أو بدون استخدامها[٤٣]. ويعطي مكنمارا بعض الاستنتاجات التي أدت إلى ذلك، ومنها[٤٤]:

أولا: أن القوة النووية الإستراتيجية لم تعد – مهما كانت قوتها – تمثل رادعا حقيقاً ضد أي عدوان واسع النطاق. لأنه ابتداء من عام ١٩٦١ أصبح واضحا أن استخدام الغرب للأسلحة النووية على نطاق واسع للرد على هجوم سوفييتي لم يعد مرغوباً فيه.

ثانيا: ولم يعد في استطاعة الولايات المتحدة أن تحل الأسلحة النووية التكتيكية محل الأسلحة التقليدية في كثير من أشكال المنازعات.

ثالثا: أن القوة النووية الإستراتيجية الهجومية الأمريكية لا تتمتع بحماية كاملة ويمكن أن تتعرض لضربة نووية مفاجئة عندما يتحقق للسوفييت تملك عدداً كبيراً من الصواريخ عابرة القارات.

رابعا: عندما يصبح التهديد حقيقة فأن الإنذار عنه والرد الفوري يصبح أمرا حاسما من اجل بقاء القوة الهجومية الضاربة والاحتفاظ بها سليمة.

خامسا: يجب تطوير فاعلية نظم القيادة الأمريكية، ونظم اتصالاتها لضمان فاعلية كاملة قبل وأثناء وبعد أي هجوم نووي.

ولضمان تحقيق الأهداف السياسية الأمريكية طرح مكنمارا وسيلتين يتم الاختيار بينهما وهما:

- أعداد قوات قادرة على البقاء بعد هجوم سوفييتي شامل وإعداد الصواريخ العابرة بحيث يمكن أطلاقها في الرد الانتقامي.
- أعداد قوات هجومية تنطلق فور تلقي التحذير المبكر. وقد اختار الأمريكان الوسيلة الأولى[٤٥].

وهكذا نجد بأن النظريات الإستراتيجية العسكرية للولايات المتحدة كانت تتطور تحت تأثير العوامل الذاتية والموضوعية إلى حد كبير – الإمكانات والقدرات العسكرية والاقتصادية والسياسية للولايات المتحدة – ونتيجة التغييرات التي كانت تحصل في ميزان القوى الإستراتيجية والأسلحة بين الشرق والغرب لمسايرة متطلبات الثورة الصناعة في التكنولوجية العسكرية[٤٦].

- **تطور الإستراتيجية العسكرية السوفييتية بين عامي (١٩٥٣-١٩٦١) :**

أما النظريات الستراتيجية العسكرية السوفييتية، فقد تأثرت بصورة عامة بالتحليل الأيديولوجي الماركسي – اللينيني للأوضاع التاريخية للتطور الاجتماعي، الذي يجعل من الممكن تقرير البعد (الاجتماعي – السياسي) للحروب وتقرير أسبابها وأوضاع نشوئها، والأسس المادية المطلوبة للسير فيها، وذلك لأن النظم الاجتماعية الاقتصادية تسهم في تطويرها وتقرير مظاهرها التي لابد وأن تمثل الأوضاع المادية لحياة المجتمع والاقتصاد والدولة. كما تأثرت بشخصية ستالين وتصوره للعلاقات الدولية العسكرية وبطبيعة التحدي الغربي الذي تمثل في قوة الولايات المتحدة النووية والنزعة الاحتكارية الأمريكية[٤٧]. حيث ركزت الأفكار الستراتيجية السوفييتية في عهده على دروس الحرب العالمية الثانية وما يسندها من الإيديولوجية الماركسية بأساليب تحليله نظرية[٤٨].

وذلك انطلاقا من أن تطوير الإستراتيجية العسكرية يعتمد على تجارب الحروب السابقة والأعمال العسكرية على المستوى الاستراتيجي، وذلك لأن هذه التجارب تؤلف مصدراً رئيسياً للمعرفة التي تتناول مظاهر الحرب[٤٩]. لكن ستالين كان المسؤول، في نظر الخبراء العسكريين السوفييت، عن (الجمود الضار) في التفكير العسكري بعد الحرب لأنه لم يسمح بمجالات أكثر من تلك التي تعتبر تكراراً للمفاهيم العسكرية التي نشأت وتطورت في أثناء الحرب العالمية الثانية، والتي لخصت في العبارة التي صاغها عن (العوامل الدائمة الفعل) والتي تعني الطاقات الأساسية في مجالات القوى المعنوية والاقتصادية والعسكرية. فضلا عن استهانته بالعوامل (الانتقالية) أو المتغيرة كالمفاجأة، وبالرغم من أن الترسانات السوفييتية قد حفلت بالأسلحة الجديدة، إلا أن النظرية العسكرية السوفييتية ظلت في عهده ملأى بالمفاهيم السابقة لذلك لم يكد ستالين يفارق الحياة في عام ١٩٥٣، حتى كانت الجهود تبذل، للتخلص من قيود الفكر العسكري الستاليني وللتكيف مع التطور الجديد للأسلحة النووية والطيران النفاث[٥٠].

ولقد مرت النظرية العسكرية السوفييتية في الفترة التي تلت عهد ستالين، بمرحلتين مهمتين من إعادة النظر والتعديلات التي شملت جوانب مهمة في التفكير العسكري السوفييتي. وظهرت عملية أعادة النظر في المرحلة الأولى، لتحديث وعصرنة التفكير العسكري السوفييتي بعد ستالين، في المناقشات النظرية التي جرت بين عامي ١٩٥٣ و ١٩٥٥، والتي توجت بوصول الماريشال جورجي جوكوف (Georgy K. Zhukov) إلى منصب وزير الدفاع (١٩٥٥-١٩٥٧)[٥١].

ولعل ابرز مميزات هذه المرحلة، أنها جرت بوحي من العسكريين وأنها لم تمثل إعادة نظر رئيسية في النظرية الأساسية، وأنما كانت عملية تكييف للأسلحة الجديدة لتتفق مع المفاهيم التقليدية، فتم إهمال ما كان يسمى بـ(العوامل الفاعلة الدائمة)، وزادت عنصر المفاجأة، وأن ظلت الطاقات الاقتصادية والمعنوية والعسكرية الأساسية تحتل المركز الحاسم في الحرب طويلة المدى، ذلك لأن النظرية العسكرية السوفييتية الثابتة حتى اختمار المناقشات النظرية التي جرت بين عامي ١٩٥٣ و ١٩٥٥ كانت تقوم على أساس الافتراض الذي يقول بأن "الحرب النووية العالمية لابد وأن تكون طويلة للغاية مهما كانت نتائج الهجمات النووية الأولى"[٥٢]. لذلك كان من ابرز التطورات الأولى وأكثرها أهمية في التعديلات المتواضعة التي تحققت في وجهات النظر بين عامي ١٩٥٤ و ١٩٥٥، الاعتراف المتأخر بأن الأسلحة النووية والقاذفات النفاثة ستزيد زيادة كبيرة من أهمية الهجمات الأولى والهجمات المضادة "الثأرية"[٥٣].

أما المرحلة الثانية لإعادة النظر من الناحية النظرية فقد بدأت على يد خروشوف في

السياسة العسكرية الجديدة، التي نوقشت في جلسة سرية عقدتها اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفييتي في شهر كانون الأول ١٩٥٩، وحددها في الخطاب الذي ألقاه في مجلس السوفييت الأعلى في ١٤ كانون الثاني ١٩٦٠ التي تعد نوعاً من التوفيق بين الآراء النظرية القائمة وبنيان القوى كما كانت تتطلع أليه القيادة العسكرية من ناحية، وبين رغبات خروشوف من خفض الأنفاق عن طريق التقليل من حجم القوات العاملة والمزيد من الاعتماد على أسلحة الصواريخ النووية الرادعة وعلى الروادع المضادة[٥٤]. وكان من أهم أسباب هذه السياسة، تخفيض نفقات جيش عامل ضخم، مع إضافة أجهزة دفاعية وهجومية جديدة، في الوقت نفسه، حاول خروشوف أن يخفض الأنفاق العسكري، مع تزايد المعرفة التكنولوجية، ومن ثم زيادة الإنتاج من السلع الاستهلاكية ورفع مستوى المعيشة للمواطنين السوفييت[٥٥]. وبيَّن خروشوف، أن برنامجه هذا يضمن خفض قوة الجيش البشرية بنسبة الثلث كما يضمن أجراء تغييرات في تركيب القوات المسلحة السوفييتية على حساب الأسلحة التقليدية[٥٦].

ولقد أكد خروشوف مثلا على الدور الحاسم للصواريخ الموجهة وضرورة خفض الأسلحة الأخرى قائلاً: "أن القوات الجوية والبحرية ((لن تخفض وإنما ستستبدل بأسلحة أخرى))"[٥٧]. حيث يدل تخصيص المصاريف العسكرية المقدرة للاتحاد السوفييتي، في تقرير وكالة المخابرات المركزية الأمريكية المؤرخ في ١٥ آذار ١٩٦١، للمهمات الأربعة الرئيسية- الهجوم الستراتيجي، الدفاع الجوي، البرية، البحرية حسب متطلباتها- على تغييرات مهمة في داخل القوات المسلحة. كما توقع التقرير أن يتم تخفيض ما يتم تخصيصه للقوات البرية من ٥١% إلى ٣٦% بين عامي ١٩٥٨ و ١٩٦٥[٥٨]. كما أشار التقرير إلى أنه سيتم رفع حصة الدفاع الجوي من ٢٢% إلى ٣٠% في أثناء الفترة نفسها، وزيادة التخصيص للهجوم الستراتيجي . ولكن لوقت محدود فقط – من ١١% في ١٩٥٨ إلى ٢٥% في ١٩٦٢، ثم يهبط ثانية إلى ١٨% في عام ١٩٦٥. وأن تخفض حصة البحرية بصورة طفيفة تتراوح ما بين ١٤% إلى ١٦% بين عامي ١٩٥٩- ١٩٦٥[٥٩].

وعلى هذا الأساس، فأن التخصيص الإجمالي المتوقع للبرامج العسكرية السوفييتية أثناء الفترة ما بين ١٩٥٨- ١٩٦٥، بما فيها المهمات الأربعة، من حيث القيادة والدعم أيضا، وكذلك المتبقيات التي يتم تخصيصها، كانت على الشكل الأتي[٦٠]:

البيانات العامة	البرية	الدفاع الجوي	الهجوم الستراتيجي	البحرية	القيادة والدعم	المتبقي
النفقات (مليون روبل حسب عام ١٩٥٥)	٣٠٢	١٧٦	١٣٩	١١١	١١١	٣٦٣
النسبة % من الإجمالي	٢٥	١٥	١٢	٩	٩	٣٠

ويتضح من خلال هذا الجدول، ان الحجم الكبير للمتبقي هو نتيجة رئيسية لعدم القدرة على تخصيص (٢٣٩) مليون روبل من المصاريف للبحث والتطوير خلال الفترة ما بين عامي ١٩٥٨- ١٩٦٥، و(٢٨) مليون روبل لبرامج الصواريخ الموجهة بعد عام ١٩٦٢[٦١].

أن تحليل المصاريف العسكرية السوفييتية في الجدول أعلاه يبين أيضا بوضوح إعادة التخصيص في المصاريف ضمن تركيبة المهام. والأمثلة الأكثر وضوحا هي هبوط التخصيص في المصاريف للمهام البرية إلى ٣٤%، وزيادة بنسبة ١٢٧% في التكاليف المخصصة لمهام الهجوم الستراتيجي "المتوقع" حصولها ما بين ١٩٥٨-١٩٦٢. كما توقع التقرير أن مصاريف الدفاع الجوي قد ترتفع أثناء الفترة ١٩٥٨- ١٩٦٥، بينما ستهبط مصاريف المهام البحرية بصورة طفيفة في نفس الفترة. ونتيجة لهذه التغييرات في المصاريف، فأن المهام البرية لن تعود إلى موقعها التاريخي السائد على المهام الأخرى في تركيبة المصاريف العسكرية السوفييتية منذ عام ١٩٦٥[٦٢]. وتشير هذه التغييرات في تخصيص المهام إلى تأثير التطورات في تكنولوجيا الأسلحة على التخطيط العسكري السوفييتي. إذ أن زيادة مصاريف الهجوم الستراتيجي تعكس مثلا أحلال الصواريخ الطويلة المدى والغواصات حاملة الصواريخ محل القاصفات التي يقودها البشر.

وكذلك الحال بالنسبة إلى إبدال الصواريخ وأنظمة السيطرة والإنذار المعقدة جدا بدل الطائرات المقاتلة والمدفعية المضادة للطائرات في منظومة الدفاع الجوي، والذي يتطلب أيضا زيادة الحصص في المصاريف الإجمالية للدفاع الجوي. أما ضمن المهام البحرية، فأن إدخال المدمرات الحاملة للصواريخ والغواصات النووية التوربيدو (Torpedo) مجال الخدمة سيحافظ على أن لا تهبط مصاريف هذه المهمة بصورة كبيرة[٦٣]. كما يظهر الجدول أعلاه أيضا،

أن تغييرات في تركيبة المصاريف، في كل المهام عدا الهجوم الستراتيجي. حيث سيتم تقليل التكاليف المطلوبة للكوادر البشرية، بينما تميل مصاريف العمليات والإدامة إلى الازدياد. وذلك لأن التغييرات في الوضع النسبي للمهمات يعزز هذه الاتجاهات، من حيث أن المهمات البرية تتطلب تناسبيا تكاليف أعلى للكوادر البشرية وتكاليف اقل للعمليات والإدامة كما هو الحال في الدفاع الجوي ومهام الهجوم الستراتيجي. وعليه فأن زيادة المصاريف للأسلحة النووية سيعوض عن المستوى المنخفض الذي يمكن أن يحصل للمهام الأخرى(٦٤).

أخيرا، يشير التقرير إلى أنه عندما يتم التعبير عن البرامج والنشاطات في هذه المهام بالدولار الأمريكي لعام ١٩٥٩- أي ما ستكون كلفتها لو أن الشراء تم بالأسعار الأمريكية لعام ١٩٥٩- فسيكون لها قيمة سنوية قدرها حوالي (٣٠) مليون دولار أثناء ١٩٥٨- ١٩٦١ وحوالي (٢٦) مليون دولار سنوياً بعد ذلك التاريخ. وهذا النمط يعكس، جزئيا، التغيير المقدر في تكوين النفقات العسكرية السوفييتية تجاه المجالات التي ستكون نسبيا أقل تكلفة على أساس ما يعادل ذلك بالدولار.

ويعني ذلك، على سبيل المثال، الأسلحة النووية في مقابل القوى العاملة. وعندما يتم التعبير عن مجموع البرامج والأنشطة العسكرية السوفييتية، بالمثل بـ(الدولار الأمريكي)، فأنها ستكون إلى حد ما أكثر ثباتا، عند مستوى سنوي نحو (٤٠) مليار دولار تقريباً(٦٥).

وكان عدد من القادة العسكريين السوفييت، على الأقل، بينهم الماريشال سوكولوفسكي نفسه الذي أحيل إلى التقاعد في ربيع عام ١٩٦٠، قد عارض نظريات خروشوف الجديدة. مع ذلك فقد تمكن خروشوف، الذي نجح في استخدام تكتيك (فرق تسد) في محاولته لإحباط وجهات النظر العسكرية المعارضة لسياساته، من السيطرة والحصول على الدعم اللازم من الضباط الصغار ممن حارب برفقته أثناء الحرب العالمية الثانية لمبادرات سياسية محددة، وفي ضوء الأسس النظرية التي زوده خبراؤه العسكريين بها، من الإصرار على أن في الإمكان خفض القوات البرية وقوات الطيران البحري والقوات الجوية التكتيكية، وقوات السفن الحربية العائمة خفضاً كبيراً، دون أن يؤثر ذلك على الميزان العام للقوى مع الغرب(٦٦).

وعلى الرغم من محاولات خروشوف التطويرية لمنظومة الدفاع السوفييتية، لكن البرنامج المطروح "لا يعكس" من وجهة نظر رئيس مجلس التقديرات الوطني في وكالة المخابرات المركزية الأمريكية شيرمان كينت (Sherman Kent) الاعتقاد بأنه من الممكن تحقيق تفوق حاسم على الغرب(٦٧). بالأحرى تشير تقديرات وكالة المخابرات المركزية في ٢١ كانون الأول ١٩٦١ إلى أن هذه

البرامج والتفكير الستراتيجي الجديد للسوفييت، يدل على أن القادة السوفييت يهدفون في المرحلة الأولى إلى الحصول على قدرة نووية كبيرة بما يكفي لردع الغرب (أذا ما أراد) حرباً عامة، وذلك سيسمح لهم بالقيام بحرب عامة مع التأكد من النجاح بكلفة مقبولة[٦٨].

ولكن في الوقت نفسه، تشير مذكرة رئيس مجلس التقديرات الوطني في وكالة المخابرات المركزية لمدير الوكالة، إلى أن السمة الجديدة في صياغة خروشوف للسياسة الخارجية السوفييتية هو المقترح الواضح بأن "الحرب النووية العامة وسيلة غير مقبولة لحسم الصراع مع الغرب، وستؤدي إلى ضرر غير مقبول على الاتحاد السوفييتي نفسه، ولذلك يجب تجنبها"[٦٩].

بعكس ستالين الذي أسس سياسة سوفييتية تقوم على الاعتقاد بأن (الامبرياليين يمكن أن يجبروا على الاستسلام النهائي بالتقليل المستمر والمنتظم من شأنهم في العالم، وأنه خلال هذه العملية ستكون القوة العسكرية السوفييتية رادعة لهم من العودة إلى السلاح)؛ لذلك كان محتماً أن يتصارع المعسكران على مناطق النفوذ، خاصة وأن المفاهيم الماركسية التي كانت تحرك السياسة الخارجية السوفييتية في عهد ستالين كانت تقوم على فكرة: "أن الحرب بين النظامين الشيوعي والرأسمالي أمرا محتما ولا سبيل إلى تجنبها، وهي الحرب التي لابد وأن تنتهي وفقاً للتفسيرات الماركسية اللينينية – بانهيار النظام الرأسمالي وانتصار الشيوعية على أنقاضه"[٧٠].

مع الأخذ بنظر الاعتبار بأنه لم يكن لدى ستالين أي رغبة في توجيه آلة الحرب ضد الغرب، وكل ما كان يطمع فيه هو تثبيت امن السوفييت فضلا عن زيادة قوة ونفوذ وهيبة بلاده للتعبير عن المنزلة الخاصة بوضع الاتحاد السوفييتي كقوة عالمية يحق لها أي شيء يضمنه هذا الامتياز (إذا أمكن هذا دون قتال)[٧١]. فالسوفييت كانوا يدركون فعلا خطر التصعيد والمواجهة المباشرة بين القوات الغربية والقوات السوفييتية أو حتى بين الغرب وحلفاء السوفييت[٧٢]. ولكنهم في الوقت نفسه، في بناء قواتهم الصاروخية، كانوا يحاولون البحث عن قدرة نووية هجومية كبيرة بما يكفي، ليس فقط لردع معارضيهم، ولكن ليجعلوا من العناصر الضاربة للقوات الغربية، التي يمكن أن تهاجمها بفعالية الصواريخ الباليستية العابرة للقارات (ICBM) ومنظومات الصواريخ البعيدة المدى الأخرى، تحت مديات صواريخهم[٧٣]. أما في الجانب الدفاعي، فأنهم كانوا يبذلون جهودا كبيرة لتطوير ونشر نظام الصواريخ المضادة لأنظمة الصواريخ الباليستية، فضلا عن تحسين دفاعاتهم ضد القاصفات والصواريخ من نوع كروز(CRUISE)[٧٤]، كانوا في

الوقت نفسه، يخططون للاحتفاظ بقوات بحرية وبرية كبيرة وحديثة[٧٥].

نستنتج من كل ذلك، أن السوفييت كانوا يعتقدون أن الحصول على منظومات دفاعية متطورة وقدرات صاروخية هجومية تسمح لهم بالقيام بـ(هجوم استباقي)[٧٦]، ضد الولايات المتحدة إذا ما تأكدوا من وقوع هجوم أمريكي عليهم، أو الدخول بحرب عامة بصورة فاعلة لو فشل الردع.

أي أن السوفييت كانوا يعتقدون بأنهم نجحوا في تحقيق هذا الهدف في مطلع ستينيات القرن العشرين، ولكنهم في نفس الوقت كانوا يدركون أن السياسة التي يرغبون في أتباعها تشتمل على عناصر المجازفة وبأنهم ربما لن يكونوا قادرين دائما على السيطرة أو التحكم بها.

ففي مواصلة صراعهم ضد الغرب، اتبع القادة السوفييت نظرية قائمة على مبدأ (التعايش السلمي) مع المعسكر الغربي (الرأسمالي)، والتي تقوم على خمسة مبادئ أساسية هي[٧٧]:

- السلام المتبادل لسلامة الكيان الإقليمي والسيادة.
- عدم الاعتداء.
- عدم التدخل في الشؤون الداخلية.
- المساواة والنفع المتبادل.
- التعايش السلمي والتبادل الاقتصادي.

فالتحدي الغربي _ الرأسمالي الممثل في استهلاك فردي مرتفع، ووجود نوع من التناقض في دول الكتلة الاشتراكية بين القيادات الوطنية والدولية الشيوعية التي يدعو إليها الاتحاد السوفييتي، كانت من أهم المشاكل التي واجهها القادة السوفييت على صعيد السياسة الخارجية في وقت انعقاد المؤتمر العشرين للحزب الشيوعي السوفييتي[٧٨]. لذا أقتصر هدف القادة السوفييت علي تحقيق الأمن السياسي والحوافز الاجتماعية – الاقتصادية داخلياً، وتطوير مفهوم التعايش السلمي – التنافسي خارجياً لتحقيق "الاحترام العالمي للشيوعية"[٧٩]. إذ أن أهم ما كانت تفتقده دول الكتلة الاشتراكية عموماً، والاتحاد السوفييتي خصوصاً، هو الشعور بالاستقرار والأمن اللذين يتيحان لأية دولة من دول الكتلة التفرغ للإنتاج السلمي والنهوض بمستوى حياة الفرد في ظل النظام الاشتراكي[٨٠]. وكان بول كيندي قد عبر عن هذه الحالة في كتابه بالقول:" وإذا ما كان النفوذ السوفييتي قد تنام، فقد تضررت قاعدته الاقتصادية بقسوة من جراء الحرب..على نقيض ازدهار الولايات المتحدة الذي تم دون أن يعيقه عائق. وعليه بات الاتحاد السوفييتي عام ١٩٤٥ عملاقاً عسكرياً وقزماً اقتصادياً في الوقت عينه

قاسى الفاقة وانعدام التجانس"[٨١].

فكان الحل الذي اهتدى أليه القادة السوفييت وعلى رأسهم خروشوف، متمثلاً في ضرورة اتخاذ عدة إجراءات تبلورت في شكل نظرية موحدة قائمة على مبدأ التعايش السلمي مع المعسكر الغربي – الرأسمالي، والذي أعلنه خروشوف في الخطاب الذي ألقاه أمام المؤتمر العشرين للحزب في شباط عام ١٩٥٦[٨٢]. وكان خروشوف قد برر هذا التوجه أو النهج في السياسة الخارجية مع الغرب، على اعتبار أن المعسكر الاشتراكي صار قوياً ولا فائدة ترجى من مواصلة الحرب بين الكتلتين. ومن اجل التفرغ للإنتاج السلمي الذي يؤدي إلى رفع نسبة الاستهلاك الفردي، والحد من نفقات الدفاع "الباهظة" وتحويل نسبة منها إلى المشاريع التي تعجل في رفع مستوى المعيشة للفرد، لكن من دون التضحية بالمبادئ الشيوعية[٨٣]. ولاشك بأن الولايات المتحدة كانت تدرك بأن الحد من نفقات الدفاع وتحويل نسبة منها إلى المشاريع التي تعجل في رفع مستوى المعيشة للفرد في الاتحاد السوفييتي، وتكريس الجهود العقلية والفكرية للاختراع والابتكار في هذا السبيل، سوف يجعل من التجربة الاشتراكية مثال لشعوب العالم لا منافس له ولا بديل.

ومن ذلك المنطلق، كان هنالك تصميم من جانب الولايات المتحدة على توظيف موارد الولايات المتحدة وإمكانياتها الاقتصادية والتكنولوجية الهائلة، لأشغال الاتحاد السوفييتي وإهدار موارده في توفير متطلبات رؤيته للأمن، وكل ما يترتب على ذلك من اهتمام بتدعيم الصناعات العسكرية الثقيلة وتسليح الاتحاد السوفييتي بالأسلحة الذرية والنووية، على حساب إحداث تخفيضات قاسية في جميع القطاعات – السلع الاستهلاكية، التجهيزات الزراعية – لوقف المد الشيوعي الآخذ بالنمو على الصعيد الاجتماعي والسياسي، ليس في أوروبا وحسب وإنما في أنحاء أخرى من العالم، وتغيير أولوياته[٨٤]. وكان الرؤساء الأمريكيين قبل جون كيندي قد ترددوا وتعثروا في اختيار الإستراتيجية التي تستطيع بها الرأسمالية الأمريكية منافسة الشيوعية السوفييتية وقهرها حتى مجيء إدارة الرئيس كيندي عام ١٩٦١، التي اعتمدت الإستراتيجية الجديدة التي بدأ يرسمها وزير دفاعه الأمريكي روبرت مكنمارا (١٩٦١- ١٩٦٨) ابتداء من عام ١٩٦١، والتي أطلق عليها اسم إستراتيجية (الردع المتدرج)[٨٥].

وتقوم هذه الإستراتيجية على الرد على كل اعتداء بسلاح مشابه له، وليس على التهديد المباشر بالسلاح الذري لدى كل خلاف ينشأ بين الدولتين العظميين كما كان متبعا أبان حكم ترومان وأيزنهاور خاصة[٨٦]. وهذه الإستراتيجية كانت تقتضي الاهتمام بجميع أنواع الأسلحة

ابتداء من الأسلحة التقليدية حتى الصواريخ الإستراتيجية، الأمر الذي تطلب زيادة في ميزانية الدفاع الأمريكية ابتداء من عهد كيندي إلى ٧٥ مليارا دولار سنوياً، بعدما انخفضت في عهد أيزنهاور إلى ٤٠ مليار دولار في السنة، لأن السياسة الدفاعية كانت ترتكز على الأسلحة النووية فقط[٨٧].

ولقد استثمرت الولايات المتحدة تفوقها الاقتصادي والعسكري لإجبار الاتحاد السوفييتي على تغيير أولوياته لتدعيم قدراته الدفاعية وإهدار موارده في سباق تسلح ليحقق متطلبات رؤيته للأمن ويكفل للمعسكر الشرقي بلوغ حد الندية مع الغرب وإيجاد حالة من التوازن من الناحية العسكرية. الأمر الذي فرض على المعسكر الشرقي، وبخاصة الاتحاد السوفييتي، خيار تحمل الأعباء الاقتصادية الهائلة المترتبة على زيادة التخصيصات في الميزانية لتدعيم الصناعات العسكرية، التي أخذت في الاتساع كماً ونوعاً، مع اشتداد وتيرة سباق التسلح الذي بلغ مديات خطيرة في أوائل ستينيات القرن العشرين، على حساب إحداث تخفيضات قاسية في قطاعات السلع الاستهلاكية والتجهيزات الزراعية التي كانت تعد (نقطة الضعف الرئيسية) في الاقتصاد السوفييتي[٨٨]. مما أدى بطبيعة الحال إلى (شد الأحزمة على البطون) وتكريس كل الجهود العقلية والفكرية للاختراع والابتكار في الصناعات العسكرية الثقيلة والنووية[٨٩].

لقد كان هناك تصميم وإصرار من جانب كبار المسئولين في أدارة الرئيس كيندي على توظيف موارد الولايات المتحدة وإمكاناتها الاقتصادية والتكنولوجية الهائلة لإشغال الاتحاد السوفييتي وإجباره على إهدار موارده وتوجيهها للحفاظ على أمنه القومي، وتحقيق السيطرة على أوروبا الشرقية، وإظهار القوة في دعم سياسة خارجية رصينة وقوية تهدف إلى توسيع النفوذ السوفييتي في مناطق العالم الثالث كقوة عالمية، وذلك على حساب قاعدته الاقتصادية التي تضررت بقسوة من جراء الحرب العالمية الثانية[٩٠]. وكان روبرت مكنمارا، وزير الدفاع في أدارة الرئيس كندي والرئيس ليندون جونسون، الأكثر صراحة في التعبير عن هذا التوجه والرغبة وقد صرح بذلك في محاضرة له أمام أساتذة كلية الدفاع الوطني بواشنطن في ١٤ أيلول ١٩٦١ حيث قال:"علينا أن نرغم الاتحاد السوفييتي على تغيير أولوياته. فالنظام الشيوعي يعد جماهيره بمجتمع من الرفاهية ينتفي فيه الفقر، ومجتمع من المساواة ينتفي فيه التمايز الطبقي. ولتحقيق هذه الأهداف فأن الاتحاد السوفييتي مطالب بأن يضع التنمية كأولوية أولى قبل الأمن. ولهذا علينا أن نرغمه على أن يرفع أولوية الأمن ويضعها قبل التنمية، وعلينا أن نشده إلى سباق تسلح يقطع أنفاسه ويرهق موارده، ويتركه في النهاية ترسانة نووية من دون رغيف

خبز، أو قطعة لحم.."[٩١].

كما أن واضع سياسة الولايات المتحدة (الاحتواء) تجاه الاتحاد السوفييتي البروفيسور جورج فورست كينان- George F. Kennan (١٩٠٤-٢٠٠٥) كان يرى أيضا أن الاتحاد السوفييتي أكثر ضعفاً من الولايات المتحدة وأن "المجتمع السوفييتي يضم داخله أسباب القصور التي ستُضعف – مع مرور الزمن – كامل طاقته الكامنة"[٩٢]. وهو قد توقع سقوط الاقتصاد السوفييتي في النهاية مقابل الصحة والحيوية التي تتوفر للدول الرأسمالية، وأن هذا الأمر قد يقود الاتحاد السوفييتي تجاه التغيير...كما أشار كينان إلى أنه "من الصعب رؤية الطريقة التي يمكن أن يصحح بها شعب مرهق مذل يعمل تحت مظلة الخوف والإكراه أسباب القصور هذه في زمن مبكر"[٩٣].

لذلك وعلى الرغم من تبرير خروشوف للتخفيضات التي قرر إجراءها على حجم القوات العاملة إلى حد ما بالأوضاع الدولية المتغيرة، وبالقوة المتزايدة لنيران الصواريخ النووية، إلا أن حادث طائرة التجسس الـ((U-2)) التي وقعت في شهر أيار من عام ١٩٦٠، وعملية خليج الخنازير في نيسان ١٩٦١، ومضاعفة أدارة الرئيس كيندي من الاعتمادات العسكرية للإسراع في تنفيذ بعض البرامج، كبرنامج بناء الغواصات الحاملة لصواريخ بولا ريس (Polaris)[٩٤]، وللحصول على مزيد من التوازن العسكري بالتعويض عن الإهمال السابق للطاقات التقليدية، أدت إلى تبدلات هامة لاحقة، على أي حال، في السياسة العسكرية السوفييتية[٩٥]. وسرعان ما حدثت تحركات عسكرية وأخرى مقابلة من جانب الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي في النصف الثاني من عام ١٩٦١ في المواجهة المباشرة التي جرت حول ما يعرف بـ أزمة برلين[٩٦].

حيث بادر الاتحاد السوفييتي في شهر تموز من نفس العام إلى وقف المضي في عمليات الخفض في القوات العسكرية، واستئناف التجارب النووية، وفي نهاية أب من العام نفسه تقدم الضغط السوفييتي عندما عادت موسكو لاستكمال برنامجها للاختبار الجوي للأسلحة النووية الذي أوقفه خروشوف في عام ١٩٥٨، واستمرت موسكو في الاختبارات لمدة شهرين، كان الحدث الأكبر فيهما تفجير واحدة من اكبر القنابل الذرية التي لم يسبق اختبار مثلها في العالم من قبل[٩٧].

غير أن اكتشاف وجود صواريخ سوفييتية متوسطة المدى ذات رؤوس ذرية في كوبا في ١٥ تشرين الأول ١٩٦٢، كانت اشد حلقات التوتر الأكثر خطورة في تاريخ العلاقات الأمريكية – السوفييتية خلال حقبة ما بعد الحرب العالمية الثانية. حيث لم يصل العالم أبدا، على حد

تعبير وزير الدفاع الأمريكي السابق روبرت مكنمارا (إلى حافة أطلاق عقال كارثة نووية) مثلما حدث خلال الأيام الثلاثة عشر لازمة الصواريخ الكوبية[٩٨]. وبعد أزمة الصواريخ الكوبية وفشل جهود خروشوف لتحسين الموقف الاستراتيجي للاتحاد السوفييتي بضربة واحدة، رأى القادة السوفييت أن المتطلب العسكري الأكثر إلحاحا هو بناء قوة ردع مهمة. وكان من الواضح لهم أن قوتهم الصغيرة من صورايخ ICBMs و القاذفات الثقيلة والغواصات المجهزة بالصورايخ، قليلة العدد تجاه برامج انتشار القاذفات والصورايخ الأمريكية، وأن قاذفاتهم الإستراتيجية أصبحت ذات طراز قديم[٩٩].

لقد كان الاتحاد السوفياتي، من الناحية التكنولوجية، متخلفا وراء الولايات المتحدة الأمريكية في تطوير القاذفات طويلة المدى[١٠٠]. ففي نهاية عام ١٩٦٢، كانت قوات الهجوم السوفييتية عبر القارات تتكون من (٢٠٠) قاذفة ثقيلة و(٥٤) حاملة صورايخ ICBM واقل من (١٠٠) صاروخ باليستي محمول بالغواصات قصيرة المدى[١٠١]. وكان التوسع الوحيد في برامج السوفييت للهجوم الاستراتيجي الذي كان جاري خلال الفترة ١٩٦٢- ١٩٦٣هو في قوة صورايخ الـ ICBM، وذلك يعتبر تحرك بطيء نسبياً بالمقارنة مع الولايات المتحدة، التي كانت تمتلك أسطول من القاذفات يقدر بأكثر من(٦٠٠) قاذفة من طراز B-52، و(١٧٥) صاروخ ICBM من نوع تيتان وأطلس (Atlas & Titan)، و(٩) غواصات صواريخ محورية تحمل كل منها (١٦) صاروخاً[١٠٢]. وكانت القيادة الجوية الإستراتيجية (STRATEGIC AIR COMMAND) الأمريكية، التي تأسست عام ١٩٤٦ بقيادة الجنرال جورج كيني، هي القيادة الرئيسة للردع النووي وأصبحت بارزة بخاصة بعد خطاب (الردع الواسع - massive retaliation) الذي ألقاه دلس في عام ١٩٥٤. وكانت الطائرات الرئيسة التابعة للقيادة في أوائل عقد الخمسينات ومنتصفه هي قاذفات القنابل B-36 ذات المحركات الستة وبعدها الطائرة ستراتوجيت أو الـ B-47، التي حلقت أول مرة في كانون الأول ١٩٤٧ والطائرة B-58 التي تجاوزت سرعة الصوت في أواخر عقد الخمسينات، والطائرة B-52 ستراتوفوترس التي حلقت أول مرة في تشرين الأول ١٩٥٢ ودخلت بعدها أنواع كثيرة من الطائرات لادوار القصف الاستراتيجي والاستطلاع[١٠٣].

وباتت النظرية العسكرية السوفييتية، التي تبنتها المدرسة الجديدة من العسكريين ((المحافظين المتنورين)) وجسدها الماريشال مالينوفيسكي وزير الدفاع والماريشال سوكولوفسكي، وهي المدرسة التي يعكس كتاب (الإستراتيجية العسكرية السوفييتية) وجهات نظرها، الأكثر قبولا في داخل المؤسسات العسكرية، تعتبر "الضربات النووية الإستراتيجية

الموجهة في الفترة الأولى من الحرب، حاسمة في تقرير مستقبل الحرب العامة"[١٠٤]. وعلى هذا الأساس تصور ممثلوا هذه المدرسة أن مثل هذه الحرب التي قد تنشب بين تحالفين للدول التي تؤلف النظامين الاجتماعيين المختلفين ستكون حرباً شاملة. وستكون الفترة الأولى شديدة الخطورة، ولكن لا بد إبانها من وجود قوات برية ضخمة للاستيلاء على الأراضي واحتلالها لتحقيق النصر النهائي[١٠٥]. وقد تكون الحرب قصيرة نسبياً، ولكنها قد تكون طويلة أيضاً. ولذا كان الاستنتاج بضرورة إقامة الجهاز الحربي السوفييتي على أساس متوازن من القوات الصاروخية والجوية الإستراتيجية، ومن وسائل الدفاع ضد الصواريخ والطائرات والدفاع المدني، ومن القوات البرية القوية المتحركة والمستندة إلى قوة جوية وصاروخية تكتيكية مساندة، والى قوة بحرية تعتمد بصورة متزايدة على الغواصات[١٠٦].

وتحقيقاً لهذه النظرية، بنى السوفييت اكبر صناعة عسكرية في العالم. ما يقارب من (٥٠) مكتب تصميم كبير يسيطر على تطوير وتحسين (١٥٠) إلى (٢٠٠) نوع من الأسلحة في أي وقت وفي وقت واحد. وحوالي (١٥٠) مجمع أنتاج رئيسي منتشرة في كل الاتحاد السوفييتي، وآلاف التنظيمات الصناعية والأكاديميات السوفييتية التي كانت تقوم بدعم المصممين والمنتجين العسكريين للتقليل من نقاط الضعف الفنية لدى السوفييت[١٠٧].

ورغم جهود خروشوف في تقليل الأنفاق العسكري من أجمالي البرامج العسكرية السوفييتية أثناء ١٩٥٨- ١٩٦٥، إلا أن صناعة الدفاع السوفييتية كانت تستخدم ما بين ٣٠% إلى ٤٠% من القوة العاملة السوفييتية[١٠٨]. ونتيجة للأولوية المعطاة للدفاع وفوائد السيطرة على الاقتصاد، قدم الاتحاد السوفييتي إلى عسكريه أسلحة بمستوى لا يعادله أي مستوى في أي مكان في العالم منذ عام ١٩٦٥. فتم الحصول على أكثر من (٥٠٠٠٠٠) دبابة، و(٨٠٠٠٠٠) عجلة مدرعة خفيفة، و(٩٦٠٠) صاروخ باليستي إستراتيجي، و(٥٠٠٠٠٠) طائرة، و(٦٥٠٠٠٠٠) صاروخ بحر جو، و(٢٧٠) غواصة[١٠٩]. وحل محل سياسات خروشوف الذي حاول تحقيق الردع النووي الإستراتيجي في أواسط الستينيات مفاهيم القوة العسكرية الوظيفية في ظل قيادة بريجينيف وكوسيجن[١١٠].

وبعد اطلاع الباحث على عدد من وثائق وكالة المخابرات المركزية الأمريكية، و وثائق وكالة استخبارات الدفاع (DIA)، ولاسيما تلك المتعلقة منها والمتصلة اتصالاً وثيقا بمواضيع الأسس العسكرية النظرية والعملية التي استند إليها بناء القوات المسلحة السوفييتية وتنظيمها وتطويرها ونموها، يمكن تلخيص المفاهيم والاتجاهات الرئيسية في السياسة العسكرية

السوفييتية خلال الفترة ما بين عامي ١٩٦٢ و ١٩٧٢ على النحو الأتي:

- **سياسة الدفاع السوفييتية (١٩٦٢- ١٩٧٢) :**

أن أهداف السياسة العسكرية السوفييتية في المرحلة السابقة هي بصفة عامة، كما أسلفنا، كانت تتمحور حول ضمان امن الاتحاد السوفييتي من خلال تقوية الوسائل الدفاعية عن البلاد وزيادة إعداداته العسكرية للقوات المسلحة السوفييتية، وتحقيق السيطرة على أوروبا الشرقية، وإظهار القوة في دعم سياسة خارجية قوية تهدف إلى تامين (الأوضاع السلمية) اللازمة لبناء الشيوعية في الاتحاد السوفييتي وإلى توسيع نفوذه لتنمية نظام اشتراكي عالمي[١١١].

ولأن البلاد الرأسمالية ولاسيما الولايات المتحدة، إلى حد كبير، كانت لا تخفي مخططاتها لتصفية الاتحاد السوفييتي وغيره من البلدان الاشتراكية، عن طريق الشروع في حرب عالمية جديدة، وهي لتحقيق هذا الهدف كانت تخوض غمرة سباق محموم للتسلح، وترصد الاعتمادات الإضافية للموازنات العسكرية، وتقوم بخطوات أخرى تأهباً للاعتداء على الاتحاد السوفييتي وغيره من مجموعة البلاد الاشتراكية، نص البرنامج الذي اقره المؤتمر الثاني والعشرون للحزب الشيوعي السوفييتي والذي أعدته اللجنة المركزية للحزب على ما يلي:

((لا تتطلب الأوضاع الداخلية في الاتحاد السوفييتي وجود أي جيش. ولكن لما كان هناك تهديد عسكري من المعسكر الامبريالي، وكان الوصول إلى نزع سلاح كامل وشامل لم يتحقق فأن اللجنة المركزية للحزب ترى من الضروري الحفاظ على القدرة الدفاعية للدولة السوفييتية وعلى الأهمية العسكرية لقواتها المسلحة في مستوى يضمن تحطيم أي عدو يجرؤ على مهاجمة الدولة السوفييتية تحطيماً كاملاً))[١١٢].

على أية حال، أن السياسات العسكرية التي تدعم هذه الأهداف قد تغيرت بصورة كبيرة. كما أن السياسة العسكرية السوفييتية تأثرت أيضا بالتغيرات الرئيسية التي نظر بها الاتحاد السوفييتي إلى قوته وعلاقته مع الدول الأخرى في العالم، وتقديره للتهديدات الخارجية وتأثير التكنولوجيا الجديدة على صناعة الأسلحة السوفييتية، وأيضا على قابليات الأعداء.

فأصبحت التوجهات والأهداف التي تصبو لتحقيقها سياسة الدفاع السوفييتية وفق المذكرة التي أعدها مكتب البحوث الإستراتيجية والتنسيق في وكالة المخابرات المركزية في ٢٨ نيسان ١٩٧٢ على النحو الآتي[١١٣]:

- توسيع وتحسين قوات الدفاع والهجوم الإستراتيجية إلى الحد الذي ينظر به السوفييت إلى أنفسهم على أنهم حققوا التكافؤ مع الولايات المتحدة.

- تحقيق مستمر لقوات أرضية وجوية وصاروخية قوية ضد الناتو ولكن مع ثقة عالية بأن الناتو لا يشكل أي تهديد عسكري وشيك.
- تزايد القلق من احتمال نزاع مسلح مع الصين ومن ثم تقوية القوات العسكرية على طول الحدود منذ أواسط الستينيات.
- تطوير قوى بحرية مجهزة بالصواريخ يجعلها قادرة على العمل في مناطق بعيدة لمواجهة القوات البحرية الغربية ولرفع العلم السوفييتي.

أن هذه التوجهات والأهداف قادت السوفييت إلى:-

١. زيادة الأنفاق العسكري.

كانت تخصيصات الموازنة العسكرية السوفييتية تشكل عبئا يؤثر بصورة عكسية على المحصلات المدنية بما فيها مستوى المعيشة والنمو الاقتصادي، من حيث كونها كانت تعني بقاء القوات المسلحة السوفييتية وتراكم مجوداتها العسكرية التي لها تأثير رئيسي كبير على تخصيص الموارد الضرورية من الاقتصاد السوفييتي[١١٤]. ومن هذه الزاوية يمكن ملاحظة زيادة الأنفاق العسكري السوفييتي الإجمالي من (١٥.٣) [١١٥] مليار روبل في عام ١٩٦٠ إلى (١٨) مليار روبل أو ما يعادل (٥٨) مليار دولار في عام ١٩٦٣ إلى حوالي (٢٢) مليار روبل أو ما يعادل (٧٢) مليار دولار في عام ١٩٧١، وهي زيادة بحوالي ٢٢%[١١٦].

أن الزيادة في الأنفاق العسكري السوفييتي، تدل بصورة رئيسية على اندفاع السوفييت للوصول إلى حالة من التوازن مع الولايات المتحدة في الأسلحة الإستراتيجية. فالنمو السريع للمصاريف العسكرية بين عامي ١٩٦٦ و١٩٧٠ نتج عن زيادات في التخطيط لبرامج الدفاع والهجوم الستراتيجي، وخاصة للبحث والتطوير العسكري، الذي كان العنصر الأكثر حيوية في المصاريف الدفاعية السوفييتية منذ عام ١٩٦٧[١١٧].

تاريخيا تفوقت الولايات المتحدة على الاتحاد السوفييتي في هذا المجال ولكن منذ ١٩٦٩ انعكست هذه العلاقة، باعتراف مكتب البحوث الإستراتيجية والتنسيق في وكالة المخابرات المركزية، وذلك نتيجة للنمو المستمر في الجهد السوفييتي، بينما أنخفض صرف الولايات المتحدة على البحث والتطوير[١١٨]. وهو ما دفع عدد من الباحثين الاقتصاديين إلى انتقاد طريقة حساب النفقات وأيضا التخصيصات للبحث والتطوير العسكري في الموازنة العسكرية السوفييتية من قبل وكالة المخابرات المركزية بصورة شديدة، لاعتمادها الأكبر على استخدام المعلومات السوفييتية المنشورة، وبالتالي إتباعها الخط الذي كان يوحي به السوفييت، من خلال الستراتيجية السوفييتية للمعلومات الخاطئة أو المغلوطة، مما نتج عنه تقليل من شأن الجهد الاقتصادي العسكري السوفييتي، وبالنتيجة فأن الاتحاد السوفييتي قد تفوق بصورة

جوهرية على الولايات المتحدة في قابلياته العسكرية مقابل استعداد غير كافي من جانب الولايات المتحدة للحرب[١١٩].

ومع أن محاولات عديدة قد بذلت من قبل وكالات حكومية غربية وعلماء مستقلين للتغلب على السياسة السوفييتية ذات المعلومات الخاطئة بطرق مختلفة في السبعينيات والثمانينيات، وفي مقدمتها وكالة المخابرات المركزية الـ(سي. أي. إيه) التي استبعدت الأرقام الرسمية السوفييتية المنشورة كلها ووضعت طريقة الكلفة المباشرة أو ما يسمى بـ((بناء البلوكات))[١٢٠]. إلا أن النتائج التي تم التوصل لها من خلال قياس الكلفة مباشرة التي لجأت إليها المخابرات المركزية الأمريكية، بالاعتماد على التقديرات المستندة على مصادر تم قبولها من جهات استخباراتية أخرى، لكميات موارد الدفاع المستهلكة أو المخزونة في كل سنة وأسعار كل مورد بما يقابله بالدولار لسنة الأساس التي يتم وضعها، كانت غير مكتملة وتقلل من شأن النوعية المتنامية وكلفة الأسلحة السوفييتية، كما أنها غير شفافة بما يكفي عند مقارنتها بمعلومات جديدة[١٢١].

ففي سبعينيات وبداية ثمانينيات القرن العشرين، مثلا، كانت ميزانية الدولة التي يتم تبنيها كل سنة في الاتحاد السوفييتي يُخصص فيها مجلس السوفييت الأعلى مبلغ لميزانية الدفاع، أبدا لم يقل عن (١٧) و أحيانا أكثر من (١٨) مليار روبل سنوياً[١٢٢]. في حين ذهبت توقعات مكتب البحوث الإستراتيجية والتنسيق في وكالة المخابرات المركزية في عام ١٩٧٢، إلى أن مصاريف الدفاع السوفييتية ستصل إلى حوالي (٢٢,٥) مليار روبل أي ما يعادل (٧٤) مليار دولار وحوالي ٢ و ٢,١ % أكثر من ١٩٧١[١٢٣]. وإذا ما قورنت هذه النفقات بنسبة مؤوية من الانتاج القومي الإجمالي مابين (١٩٦٩- ١٩٧٠) نجد بأن النسب الأشد ارتفاعاً للأنفاق الدفاعي، قياساً على الدخل القومي، هي في الولايات المتحدة ٩.٣ % فالاتحاد السوفييتي ٩.٢ % ، وإذا ما قورنت نفقات الدفاع بتعداد السكان، وأحصي ما يصيب الفرد منها، فالنتيجة واحدة، حيث تأتي الولايات المتحدة في المقدمة مع (٣٩٦) دولار للفرد الواحد، مقابل (٣٦٨) دولار في عام ١٩٦٨، تليها إسرائيل مباشرة بـ(٢٢٤) دولار، فالاتحاد السوفييتي بـ(١٦٩) دولار[١٢٤].

أن النفقات المكرسة للدفاع في العالم كله كانت تميل بصورة شبه عامة إلى الارتفاع، من حيث قيمها المطلقة، في خط موازي لارتفاع نفقات المعيشة بالنسبة للسكان[١٢٥]. والزيادة المطلقة في ميزانية الاتحاد السوفييتي كانت بنسبة ٦% لعام ١٩٦٩[١٢٦]. وفي هذا السياق تكون العلاقة التي تحكم تخصيص الموارد في الاقتصاد السوفييتي المخطط، عكسية، بمعنى أن حجم الأنفاق على الاستهلاك المدني كان يهبط كلما ارتفعت الموازنة العسكرية، حيث يكون الاستهلاك المدني كمتبقي من قيمة الاستخدام العسكري[١٢٧].

أن ارتفاع نفقات الدفاع بصورة تصاعدية كان لها أنعكاس واضح على الاقتصاد السوفييتي

الذي بدأت تقل معدلات نموه دون ٧ % في العام[١٢٨]. ومما لاشك فيه، أن ضرورات توفير التكافؤ الستراتيجي في سباق التسلح مع الغرب بصفة عامة، والولايات المتحدة بصفة خاصة، وتحسين المستوى الفني للتسليح وتوفير المعدات العسكرية الحربية الثقيلة وإدامتها، كانت تتطلب تطوير أكثر للدفاع ومن ثم نمواً في حجم التمويل.

وعلى هذا الأساس، يمكن تطبيق النتائج التي توصل أليها بول كيندي في كتابه ((صعود وسقوط القوى العظمى)) على حالة الاتحاد السوفييتي، الذي توصل وبناء على تحليلاته إلى نتيجة مفادها أنه عندما يختل توازن الالتزامات الأمنية والمقدرة الاقتصادية للقوى العظمى فأنها تسقط وتنحدر[١٢٩]. وفي حالة الاتحاد السوفييتي كان التنافس "الاقتصادي – العسكري" مع الولايات المتحدة قد ساهم في عدم استقرار الاقتصاد السوفييتي وارتكاب أخطاء في التخطيط أدت إلى تخلف في أنتاج السلع الاستهلاكية عن معدل نمو الإنتاج في الصناعات الثقيلة، نتيجة وضع الصناعات الحربية والثقيلة في مركز الأولوية من قبل المخططين على حساب الصناعات الخفيفة والاستهلاكية والتنمية الزراعية، وذلك من اجل تأمين وضعية سوفييتية ملائمة، بل ومتفوقة في إطار التوازنات الإستراتيجية مع الولايات المتحدة[١٣٠]. ومن ثم القبول، دون مفر، بالإبقاء على الانحطاط الاقتصادي النسبي بحذر، وهو ما جعل النجاح الملموس أمرا مستحيلاً لخطة الإصلاحات الاقتصادية التي تبناها رئيس الوزراء السوفييتي كوسيجين كبرنامج لإدخال الاقتصاد السوفييتي في إطار الأتمتة والمعلوماتية في أواسط الستينيات، التي سميت في حينها بـ((اللبرمانية)) نسبتاً إلى أشهر منظريها وهو الاقتصادي ايفساي ليبرمان[١٣١].

٢. زيادة أعداد القوى العاملة العسكرية السوفييتية بصورة كبيرة.

من أجمالي قدره (٣.٠٦١.٠٠٠) فرد في ١٩٦٢ إلى (٣.٩٣١.٠٠٠) فرد في عام ١٩٧١[١٣٢]. حيث تتمتع القوى البرية لحلف وارسو في المسرح الأوروبي بتفوق عددي (١.٣ مليون رجل مقابل ١.١٢ لدى حلف شمال الأطلسي عدا فرنسا) ولها ضعف عدد الفرق (٩٩ مقابل ٥٧) ولكن هذا دون مستوى نظيرتها في حلف الأطلسي[١٣٣].

وبحسب ما أوردته المذكرة أعلاه فأن الزيادة نتجت بصورة كبيرة من نمو القوات البرية لتعزيز الحدود مع الصين ومن توسيع القوى الإستراتيجية، بينما أنخفضت القوات العاملة في القوات الإستراتيجية الأمريكية بصورة منتظمة بشكل مطرد، في حين زادت قوات الأغراض العامة وبلغت ذروتها أثناء حرب فيتنام وبعد ذلك أنخفضت. ويمكن ملاحظة ذلك، من خلال المقارنة ما بين حجم القوات البشرية العسكرية العاملة لكلا الجانبين ما بين عامي ١٩٦٢ و١٩٧٢ وعلى النحو المبين في الجدول رقم (١):

جدول رقم ((١))

حجم القوات البشرية العسكرية العاملة السوفييتية والأمريكية ١٩٦٢- ١٩٧٢

	١٩٦٢		١٩٦٨		١٩٧٢	
	USSR	US	USSR	US	USSR	US
الهجوم الستراتيجي	**١٧٤.٠٠٠ ٢٦٣.٠٠٠**		**٣٢٥.٠٠٠ ١٦٩.٠٠٠**		**٣٦٣.٠٠٠ ١٥٠.٠٠٠**	
الدفاع الستراتيجي	٤١٥.٠٠٠ ١٤٩.٠٠٠		٤٥٩.٠٠٠ ١٠٢.٠٠٠		٥٢٩.٠٠٠ ٥٢.٠٠٠	
القوات الأرضية	١.٢١٩.٠٠٠ ٨٦٠.٠٠٠		١.٤٨٥.٠٠٠ ٩٧٥.٠٠٠		١.٥٦٢.٠٠٠ ٥٨٠.٠٠٠	
القوات الجوية التكتيكية	٢٢٣.٠٠٠ ١٥٥.٠٠٠		٢٤٠.٠٠٠ ٣٤٥.٠٠٠		٢٥٩.٠٠٠ ٢١٥.٠٠٠	
القوات البحرية	٣٤٠.٠٠٠ ٤٠٥.٠٠٠		٣٦٩.٠٠٠ ٤٦٠.٠٠٠		٣٨٥.٠٠٠ ٣٤٠.٠٠٠	
القيادة والدعم	٥٤٨.٠٠٠ ٩٢٤.٠٠٠		٦٧٣.٠٠٠.٦٤٠.٠ ٠٠		٦٩٤.٠٠٠ ١.٠١٨.٠٠٠	
البحث والتطوير	٤٥.٠٠٠ ٥٤.٠٠٠		٥٣.٠٠٠ ٤٢.٠٠٠		٥٣.٠٠٠ ٣٥.٠٠٠	
الأمن العسكري[١٣٤]	٢٢٥.٠٠٠ ---	–	٢٢٥.٠٠٠ ---	--	٢٢٥.٠٠٠ ----	–
مجموع القوات العسكرية	٣.٠٦١.٠٠٠ ٢.٣٤٠.٠٠٠		٢.٨١٠.٠٠٠	٣.٧٠٤.٠٠٠	٣.٥٥٠.٠٠٠	٣.٩٣١.٠٠٠

ولقد ازداد صرف السوفييت على قوات الإغراض العامة ببطء أثناء عقد الستينيات، وقبل حرب فيتنام كان معدل مصاريف الولايات المتحدة لقوات الأغراض العامة حوالي١٥% أعلى من المصاريف السوفييتية المناظرة، وفي أثناء ذروة حرب فيتنام (١٩٦٥- ١٩٦٩) كان صرف الولايات المتحدة هو حوالي ٦٥% أعلى من الاتحاد السوفييتي. ومنذ ذلك الحين هبطت مصاريف

الولايات المتحدة على قوات الأغراض العامة بصورة حادة، وفي عام ١٩٧١ كانت اقل من ١٠% فوق مجموع مصاريف الاتحاد السوفييتي، وهو ما يمكننا ملاحظته من خلال مقارنة مصاريف الولايات المتحدة بالدولار مع مصاريف الاتحاد السوفييتي لقوات الأغراض العامة خلال الفترة ما بين ١٩٦٣- ١٩٧١[١٣٥].

وعلى هذا الأساس يمكن القول أن تدهور العلاقات السوفييتية الصينية هو السبب وراء التغييرات الكبيرة في قوات العمليات الميدانية السوفييتية أثناء عقد الستينيات. فمنذ عام ١٩٦٥، ضاعف السوفييت ثلاثة مرات قواتهم الأرضية المضادة للصين، بحيث زاد العدد من (٣٧) إلى (٤٢) فرقة سوفييتية و (٣٧٠,٠٠٠) مقاتل منتشرين في منطقة الحدود، وأن حوالي (١١) فرقة من هذه الفرق هي بقوة قتالية أو قريبة من قوة القيام بمعركة[١٣٦].

ويشير تقرير معهد الدراسات الإستراتيجية في لندن إلى الاشتباكات التي جرت على نهر الاوسوري، على التخوم الصينية السوفييتية، كما يعطي بعض المعلومات الدقيقة عن حجم القوى العائدة لكل من الصين والاتحاد السوفييتي. وفي هذا الإطار يشير التقرير إلى أن القوة الصينية كانت تكمن في وفرة احتياطها البشري. فمن أصل سكان يقدر عددهم بثمانمائة مليون نسمة، يكون هناك مائة وخمسون مليونا في سن حمل السلاح. ولكن صناعة الأسلحة الوطنية، لا تستطيع تسليح كتلة كهذه من المقاتلين. أما الأرقام المقابلة في الطرف السوفييتي فهي: (٢٤١) مليون نسمة وأربعين مليون رجل قابل للتعبئة العسكرية في أعمار تتراوح بين ١٨- ٤٥[١٣٧].

وبناء على التقرير نفسه، فأن القوى النظامية الصينية التي بلغت المليونين والثمانمائة ألف في عام ١٩٦٨، لا بد وأنها بلغت في عام ١٩٦٩ الثلاثة ملايين وثلاثمائة ألف، محاذية بذلك المستوى العددي السوفييتي. ومن هذا العدد تضع الصين ٢٢ فرقة، أي ما يعادل خمس جيشها على الحدود مع الاتحاد السوفييتي، بالإضافة إلى تحرك وحدات كبيرة من المدرعات والمدفعية نحو الشمال الشرقي، لتعزيز قوات حرس الحدود، ومنها وحدات سحبت من مناطق كانت ذات أفضلية، وهناك وحدات أخرى غادرت منطقة بكين باتجاه منغوليا الداخلية، لتكون فيها مجموعات أنتاج زراعية شبيهة بتلك الموجودة في سنكيانغ ومنشوريا، وهذه الوحدات كانت معدة لتلعب دورا اقتصاديا وشبه عسكري، ولكن في البحار تشير المقارنة إلى رجحان سوفييتي على الصين بنسبة ٣ إلى ١، أما في الجو فالرجحان ليس أكثر من ٢ إلى ١ [١٣٨].

في حين تشير المعلومات الواردة في المذكرة الاستخباراتية أعلاه، إلى أن السوفييت كانوا ينوون الوصول إلى (٤٢) أو إلى (٤٨) فرقة و(١,١٠٠) طائرة ضد الصين بقوتها الكلية، وسيكون لهذه

القوة حوالي (٧٨٠,٠٠٠) مقاتل، وأن هذه القوة ربما تمكن السوفييت من السيطرة الكلية على معظم الأقاليم الخارجية المهمة في الصين مثل منشوريا، ومنغوليا الداخلية أو أجزاء كبيرة من سنكيانغ[١٣٩]. وهذا يوضح بأن السوفييت كانوا يستعدون لاحتمال "حرب نووية تكتيكية" ضد القوات الصينية. لأن كل فرقة على طول الحدود مع الصين كان لديها صواريخ تكتيكية ذات قدرة نووية، وكان هناك أربعة ألوية مجهزة بصواريخ بالستية تكتيكية ذات مدى ١٦٠ميل - ٢٥٧.٥٠كم. إضافة إلى ذلك، فأن السوفييت كانوا قد نشروا صواريخ متحركة من نوع (شادوك- Shaddock) مداها يتراوح من ٣٠٠ميل إلى ٥٠٠ميل مع قوات أرضية في المنطقة[١٤٠].

أن تركيبة وقدرات وإمكانيات القوات السوفييتية في أثناء أزمة الصواريخ الكوبية في عام ١٩٦٢، عكست عقيدة السوفييت التي نشأت في نهاية الخمسينيات وأوائل الستينيات[١٤١]. وهذا الاعتقاد مبني، مثلما تمت الإشارة أليه سلفاً، على نظرية أن أي حرب بين حلف الناتو وحلف وارسو ستتطور فورا إلى حرب نووية.

لذلك في إستراتيجية حلف وارسو للحروب النووية في أوروبا، كانت مهمة القوات الأرضية تقتصر على استغلال الضربات النووية الهائلة التي تتم في عمق مسرح العمليات بالتقدم بسرعة عبر أوروبا الغربية. حيث كانت القوات الجوية والأرضية والتكتيكية مهيأة لتوفير حركة اكبر وتجمع قوة قتالية على المدى القصير. بينما كانت القوات الأرضية ممكّنة بالكامل ومجّهزة بأعداد هائلة من الدبابات. وكان عدد الطائرات التكتيكية يقل وتؤكد برامج تحديث المعدات على الدفاع الجوي و قابليات نقل التكتيكات النووية على أن هذا التركيز على الصناعة الحربية النووية نتج عنه نقص وتدهور في القوة النارية التقليدية[١٤٢].

في عام ١٩٦٨، شهد رأي السوفييت بالحرب في أوروبا تغيرا كبيرا وذلك ردا على إستراتيجية الرد المرن للناتو (.Flexible response strategy)حيث أعتقد مخططو حلف وارسو بأن المرحلة الأولى من الحرب مع الناتو يمكن القتال فيها دون استخدام الأسلحة النووية. وكانوا لا يزالون مع فكرة أن هجوم تقليدي غير ناجح للناتو – أو الاختراق من خلال الهجوم المقابل لحلف وارسو – سيجبر الناتو على العودة إلى الأسلحة النووية التكتيكية. لذلك كان السوفييت يرون بالمرحلة التقليدية، على أنها فقط مقدمة للحرب النووية. أيضا، أعتقد السوفييت بأن الناتو لا ينوي حصر النزاع الأوروبي باستخدام الأسلحة النووية التكتيكية فقط وبأن رد نووي محدد من جانب الحلف فقط سيعطي للغرب فرصة القيام بضربة نووية إستراتيجية حاسمة وشاملة، ولهذا السبب خطط السوفييت لاستخدام القاصفات المتوسطة للقصف التقليدي

البعيد المدى في المرحلة الأولى من الحرب مع الناتو[١٤٣].

أن قبول السوفييت بمرحلة غير نووية محتملة من الأعمال العدائية قاد إلى بعض التغييرات في تركيب القوات. مثلاً، ازدادت فرق المدفعية بحوالي ٥٠% منذ عام ١٩٦٧. كما استمر أنتاج الطائرات الصغيرة نسبيا رغم التحسينات في الطائرات السوفييتية التي كانت داخل الخدمة (١٤٤). في الوقت نفسه، استمر السوفييت في تطوير قدراتهم النووية التكتيكية مما أدى إلى زيادة في قدرات قوات صواريخهم النووية بمقدار الثلث[١٤٥].

بعيدا عن هذه التغييرات في الدعم القتالي للمعركة، فأن تنظيم قوات الميدان السوفييتية لم يختلف كثيرا عن الصيغة القائمة في أوائل الستينيات. وركز هذا التنظيم على "قوة الصدمة والحركة والوقاية ضد التأثيرات النووية" والدبابات ومصمم لهجوم سريع الحركة قصير نسبيا. حيث أمل السوفييت بالقيام بهجوم تقليدي باستخدام نفس تكتيكات الحرب النووية من حيث الأساس. وعلى هذا الأساس تخلص المذكرة إلى أن القوات السوفييتية على طول الحدود مع الصين ربما كان لها نفس نسبة الأسلحة النووية التكتيكية التي لدى القوات المضادة للناتو. وأن بعض الصواريخ والقاصفات السوفييتية الستراتيجية هي بالتأكيد كانت موجهة ضد الصين أيضا[١٤٦].

٣. تطوير وتحسين الأسلحة:

تحول السوفييت إلى التكنولوجيا الأكثر تقدماً ومن تصميمات الأسلحة البسيطة إلى الأكثر تعقيداً. لكنهم استمروا في الاعتماد على ذلك، على مناهج تقليدية متفق عليها لتطوير معظم أسلحتهم لمواجهة التهديدات الجديدة، ونتيجة لذلك فأن دوائر التطوير بالنسبة لبعض الأنظمة – مثل الدفاع الجوي الاستراتيجي – كانت تطول، وخاصة في مرحلة الاختبار[١٤٧].

وفي نهاية عام ١٩٦٨ وصل السوفييت، باعتراف وكالة المخابرات المركزية الأمريكية، (تقريبا) إلى تكافؤ وتساوي مع الولايات المتحدة في عدد الصواريخ العابرة للقارات الـ ICBMs(١٤٨). ولكن في خريف عام ١٩٧٠، كان هناك تحول كبير في برنامج انتشار الصواريخ العابرة للقارات. حيث توقف بناء أوكار نظامية أضافية وبصورة كبيرة، كما تم ترك العمل بمجموعات قليلة من الأوكار قبل أن يتم إنهاء العمل بها. وبدلا من ذلك، فأن السوفييت ادخلوا نوعين جديدين من الأوكار المصممة للإيواء، احدهما لصاروخ جديد كبير والأخر لنوع من صواريخ الـSS-11 الصغيرة. وبدأ السوفييت بإنشاء (٩١) وكر من أنواع الصواريخ الجديدة، ولكن في صيف١٩٧١، توقفوا عن إضافة المزيد ولم يعودوا لذلك منذ ذلك الحين[١٤٩].

بعكس الولايات المتحدة، فأن السوفييت ادخلوا وبصورة منتظمة إلى أسلحة الدفاع الجوي منذ عام ١٩٦٤، خمسة أنواع جديدة من معترضات المقاتلات، واستمر الإنتاج في اثنين من هذه الأنواع[١٥٠]. بل أن حلف وارسو تفوق على الحلف الأطلسي في عدد الطائرات المعدة للمواجهة (٤٩٧٠) مقابل (٣٠٢٥)[١٥١]. ولكن بقي لدى الطيران الأطلسي، عموما، مجال عمل أوسع، وتنوع في الاستعمال أكيد، وطاقة للحمولة أعلى، كما كان بإمكان الولايات المتحدة أن تدعم مسرح العمليات الأوروبي بعدد من الطائرات من أسراب متمركزة في نقاط أخرى من العالم، ولهذا كان ميزأن القوى الجوية، يميل أصلا لصالح حلف الأطلسي، بالرغم من أن المقارنة الكمية كانت تشير إلى أنها تصب في صالح حلف وارسو (٢ مقابل ١)[١٥٢].

استمرت قوة الدفاعات الجوية الصاروخية السوفييتية بالتوسع والتقدم والتحسن[١٥٣]. حيث أن قرار البدء بنشر صواريخ الـ ABMs حول موسكو في عام ١٩٦٢، منح السوفييت أفضلية المبادرة بضربة استباقية، ولكن هذا النظام استند، بحسب تقديرات وكالة المخابرات المركزية الأمريكية، على "تكنولوجيا سوف يتم تخطيها عاجلا بالابتكارات الهجومية"[١٥٤]. وثمة تطور جديد وخطير شهده سباق التسلح في هذه المرحلة في حقل الصواريخ ، ألا وهو تطوير صواريخ مضادة للصواريخ تركز حول المدن والمراكز الصناعية الكبرى لحمايتها من الصواريخ النووية المهاجمة عن طريق ملاقاتها في الأجواء العليا وإصابتها هناك قبل الوصول إلى أهدافها[١٥٥].

ففي عام ١٩٦٧، بدأ السوفييت بتجريب أنواع جديدة من رادارات ABM قادرة على التعامل مع عدة أهداف في وقت واحد، وفي العام التالي بدأ العمل بنظام ABM جديد كليا يستخدم هذا النوع من الرادارات، وأن هذا النظام هو اقل كلفة من نظام موسكو ويمكن نشره في وقت اقصر، لكن مدى هذا النظام هو اقل بكثير من نظام موسكو، ويمكن استخدامه للدفاع المحلي المحدود في مناطق رئيسية مستهدفه، أو في حماية حقول الصواريخ عابرة القارات الـ ICBM ، كما كانت تتم في الوقت نفسه، اختبارات مستمرة لصواريخ الـ ABM منذ نهاية ١٩٧٠. ولكن لحد تاريخ كتابة هذه المذكرة، لم يتم تشغيل أي وحدة من معدات الـ ABM الجديدة، ولم تظهر صور الأقمار الصناعية أي دليل على انتشار وتشغيل صواريخ الـ ABM في الاتحاد السوفييتي، فيما عدا مناطق العاصمة موسكو[١٥٦].

برامج الانتشار Deployment programs استمرت بالتقدم بالنسبة لأنظمة SA-5 الطويلة المدى ونظام SA-3 المصمم للدفاع الواطئ المستوى. كذلك تم إضافة أنظمة رادار واتصالات

وتسهيلات سيطرة جديدة. سدة هذه التحسينات الكثير من الثغرات في الدفاعات الجوية السوفييتية ولكنها لم تنهِ التهديد باختراق القاذفات المهاجمة للمستويات الواطئة[١٥٧]. كما أن الاستثمارات السوفييتية الهائلة في الصواريخ والطائرات والرادارات قل شأنها بتغير الطاقات الهجومية الأمريكية. لأن الأسلحة والتكتيكات الأمريكية الجديدة شكلت مشاكل لم يتم حلها بصورة مُرضيه من جانب السوفييت. ولذلك فأن جهود منظومة الدفاع الاستراتيجي السوفييتية كانت منصبة لرفع قابلية قواتها لمواجهة التغيرات السريعة في نظام الهجوم الأمريكي[١٥٨].

ومن الجدير بالذكر هنا، أن مصاريف السوفييت لنشر وتشغيل دفاعاتهم الستراتيجية بالدولار هو تقريبا (ثلاثة أضعاف) مصاريف الولايات المتحدة أثناء عقد الستينيات، وذلك وفق حسابات وتقديرات وكالة المخابرات المركزية الأمريكية[١٥٩].

ويمكن التعرف على الزيادة المطردة في قوات الدفاع الستراتيجية السوفييتية وفق المعطيات والأرقام المبينة في الجدول رقم (٢)[١٦٠]:

جدول ((٢))

قوات الدفاع الستراتيجية السوفييتية

الدفاعات الجوية	نهاية ١٩٦٢	نهاية ١٩٦٨	نيسان ١٩٧٢
طائرات الاعتراض – Interceptor			
سبسونك (Subsonic)	٣.٣٢٥	١.٥٧٥	٨٨٥
سوبرسونك (Supersonic)	١.٢٦٠	١.٧٧٥	٢.٢٣٠
	٤.٥٨٥	٣.٣٥٠	٣.١١٥
قاذفات صواريخ ارض– جو – Surface-to-Air Missile Launchers			
SA-1	٣.٢٧٦	٣.٢٧٦	٣.٢٧٦
SA-2	٤.٠٢٠	٤.٥٠٠	٤.٣٨٠
SA-3	٢٢٠	٤٨٠	٩٨٨
SA-5	====	٣٦٠	١.٣٣٢
	٧.٥١٦	٨.٦١٦	٩.٩٧٦

ABM DEFENCES – ABM دفاعات			
رادارات ارتباط Engagement Radars (موسكو)	==	٣	٨
قاذفات Launchers (موسكو)	==	٢٤	٦٤
صواريخ هن هاوس الباليستي Hen House ballistic Missile			
رادارات الأنذار المبكّر Early Warning Radars	==	٢	٦
رادارات ABM الإقليمية Regional ABM Radars (موسكو)	==	١	٢

في حين كانت قوات الدفاع الإستراتيجية الأمريكية حتى عام ١٩٧٢على النحو الأتي(١٦١):

الدفاعات الجوية

طائرات الاعتراض – Interceptor

F-101 , F-102 , F-106

(بما فيها قوات الحرس الوطني الجوية)

٥٩٣

قاذفات صواريخ ارض– جو – Surface-to-Air Missile Launchers

بومارك BOMARC

٨٤

نايك هيركوليس HERCULES NIKE

٧٥٥

(بما فيها قوات الحرس الوطني) المجموع

٨٣٩

دفاعات ABM DEFENCES – ABM

رادارات الأنذار المبكر عن الصواريخ الباليستية

(BMEWS) Radars Warning Early Missile Ballistic

٣

رادارات فوق أفقية Radars Over-the-Horizon

٩			
مواقع	أنظمة	أنذار	SLBM
٨			
أنظمة أنذار مبكر بالأقمار الصناعية Satellite Early Warning Systems			٢ أقمار صناعية
محطات أرضية			٢

أن سبب هذا الفرق من وجهة نظر الباحث، هو التزام السوفييت الكبير بوسائل الدفاع الجوي، وهذا يعكس حقيقة أن السوفييت كان يواجههم تهديد هجوم بالقاصفات اكبر مما كان يواجه الأمريكان[١٦٢]. غير أن المصاريف الكلية للبلدين هي تقريبا نفسها في ميدان الـ ABM، لكن زادت المصاريف على البحث والتطوير في البلدين، بصورة كبيرة، على مصاريف النشر والتشغيل. ومن خلال الأرقام المبينة في الجدول أعلاه، يمكن القول بأن الطريقة التي طور بها السوفييت ونشروا وشغلوا قواتهم وقدراتهم الستراتيجية، كانت تدل على أن السوفييت كانوا يقومون بتحليل معقد للحرب بنفس الطريقة التي يقوم بها الأمريكان.

ومهما كانت الإجراءات التي اتبعوها، يبدو من الواضح أن السوفييت كانوا يولون أهمية كبيرة جدا إلى تحقيق وضع (التكافؤ الاستراتيجي) مع الولايات المتحدة، كما أنهم كانوا ينون الانتفاع من هذه القوات وفق التصورات والاحتمالات الآتية[١٦٣]:

١. أنهم يعتبرون أن هذه القوات هي قوات ردع – deterrent - بالدرجة الرئيسية. الجهد الرئيسي كان منصبا على برامج تضمن قابلية هذه القوات على امتصاص الضربة الأمريكية الأولى وتوجيه ضربة مدمرة لها بالمقابل.

٢. يضعون في الاحتمال أن هذا الردع ربما يفشل ويعطون أولوية عالية للدفاعات الستراتيجية. حسب اعتقادهم، أن الاستخدام الذي يفضلونه لقوات الهجوم الستراتيجية هو الاستباق. أي بدأ ضربة للعدو عندما يكون هو على وشك القيام بهجوم نووي. كما أن إستراتيجية (إطلاق في الإنذار) أو "launch-on-warning" طرحت من قبل بعض الكتاب العسكريين السوفييت، ولكن آخرين حذروا من المخاطر التي تنطوي عليها.

٣. أنهم لا يتوقعون البدء بضربة مفاجئة تخرج من المجهول على الولايات المتحدة وأيضا لا يتوقعون مثلها من الأمريكان عليهم. لم يحصلوا على القوات ذات الدقة والعدد والنتائج

الضرورية والفعالة لهذا الدور كما أنه هناك دليل قاطع على أنهم لم يحققوا الحالة التي تكون بها قواتهم الستراتيجية في حالة إنذار دائم.

كما يبدو أن العقيدة الإستراتيجية السوفييتية كانت ترفض أمكانية التطور المتدرج في الصناعة الحربية النووية. وفي تصريحاتهم وكتاباتهم عن هذا الموضوع، كان الإستراتيجيون السوفييت يشككون بإمكانية أن تمارس قوتين نوويتين الكبح والسيطرة حالما يستعمل احدهما الأسلحة النووية ضد الأخر(١٦٤). وربما استنتج القادة السوفييت، بأنه في المستقبل المنظور لن يكون بإمكان الولايات المتحدة أو الاتحاد السوفييتي الحصول على التفوق الستراتيجي الكافي لضمان النجاح أو النصر في حرب نووية.

في حين كان هناك في موسكو من يعتقد بأن الولايات المتحدة تجهد للحصول على "فائدة نسبية" من النفوذ العسكري والسياسي والقدرات القتالية الحربية الفعلية(١٦٥). ومع أنه لا يوجد هناك أجماع حول كيفية قياس العلاقات الإستراتيجية، إلا أن بعض القادة العسكريين السوفييت، كانوا لا يزالون، يفكرون بالصيغة التقليدية (البنادق والمدافع) وينتهون قليلا إلى العوامل النوعية في النظرة للتكافؤ الاستراتيجي(١٦٦). ويمكن ملاحظة تلك الأفكار، من خلال التخفيضات في الأسلحة التقليدية، وزيادة الاعتماد على القوات الإستراتيجية، والمشروع الطموح لتطوير الغواصات النووية القادرة على إطلاق صواريخ باليستية.

٤. تغييرات في الإنتاج وتخصيص الموارد :

في الإنتاج، كان الاتحاد السوفييتي يصنع أسلحة متقدمة بكميات اصغر وبمعدلات أوطأ. والسبب في ذلك على ما يبدو، هو أن أداء الأسلحة المطورة أو المحسنة وقابليتها الأكبر على أداء المهام المتعددة، وكذلك مشاكل الإنتاج الأكثر، وكلف الإدامة والصيانة العالية للأسلحة الجديدة، كلها كانت تدفع السوفييت في بعض الحالات على تقليل الأعداد المنتجة(١٦٧).

وجاء برنامج بناء الغواصات من نوع (Y) بعد برامج الصواريخ العابرة للقارات الـ ICBMs، ولكنه كان يجري بصورة جيدة في عام ١٩٦٨. حيث وصل الإنتاج معدل ٨ وحدات في السنة في عام ١٩٧٠. ومنذ ذلك الحين، بدأ الإنتاج بالتحول من نوع (Y) إلى نوع معدل يحمل صاروخ اكبر، ولكن سيكون له ١٢ وليس ١٦ حاملة إطلاق. وبحسابات وكالة المخابرات المركزية الأمريكية لو استمر الإنتاج بالمعدلات المذكورة أعلاه، فأن أسطول نوع (Y) سيساوي ويكافئ أسطول الولايات المتحدة ذو الواحد والأربعين غواصة الحاملة للصواريخ الباليستية الحديثة في عام ١٩٧٤. وسيحتاج الأمر إلى عام أخر قبل أن يصل السوفييت إلى العدد الإجمالي لحاملات إطلاق

الصورايخ من الغواصات الحديثة[١٦٨]. وبينما كان السوفييت يحاولون اللحاق بركب الولايات المتّحدةِ في الأعدادِ الكليّةِ - الإجمالية مِنْ قاذفاتِ الصواريخِ، ألا أن السوفييت اخذوا يتَخَلّفون ثانيةً في مجالِ آخرِ مهم وهو القابليةِ أو القدرة على الهجومِ الإستراتيجي وعدد الأهدافِ المنفصلةِ التي يُمْكِنُ أن يُهاجمَها النظام في كل جانب. لأنه من الواضح أن الولايات المتّحدة كان لَها، على ما يبدو، تقدّماً، بل تفوقاًَ كبيراً في هذا المجال، وذلك التقدّمِ أو التفوق كان من المحتمل أن يزيد على الأقل خلال منتصف عقد السبعينياتِ، وهو ما يتضح في الجدولين (٣) و(٤)[١٦٩].

جدول ((٣))

القوات السوفييتية الهجومية العابرة للقارات

القوات السوفييتية الهجومية العابرة للقارات			
حاملات صواريخ ICBM	**نهاية ١٩٦٢**	**نهاية ١٩٦٨**	**١ نيسان ١٩٧٢**
SS-6	٤	--	--
SS-7	٥٠	١٩٧	١٩٠
SS-8	--	٢٣	١٩
SS-9	--	١٦٨	٢٨٨
SS-11 At ICBM Complexes	--	٥٨٠	٨٥٠
At MR/IRBM COMPLEXES	--	--	١٢٠
SS-13	--	--	٦٠
المجموع	٥٤	٩٦٨	١.٥٢٧
غواصات الصواريخ البالستية			
سبطانات إطلاق			
صنف G	٢٣ (٦٩)	٢٢(٦٦)	٢٢(٧٠)
صنف H	٩ (٢٧)	٩(٢٧)	٩(٣٠)
صنف Y	--	٤(٦٤)	٢٥-٢٧(٤٠٠-٤٣٢)
المجموع	٣٢(٩٦)	٣٥(١٥٧)	٥٦-٥٨(٥٠٠-٥٣٢)
قاذفات القنابل الثقيلة			
الدب (Bear)	١٠٠	١١٠	
	١٠٠	٩٠	
	٢٠٠	٢٠٠	

الثور الأمريكي (Bison)			١١٠
المجموع			٨٥
			١٩٥

جدول ((٤))

القوات الأمريكية الهجومية العابرة للقارات حتى عام ١٩٧٢

القوات الأمريكية الهجومية العابرة للقارات حتى١٩٧٢	
حاملات صواريخ ICBM	
ماينتمان (Minuteman)	١٠٠٠
تيتان (Titan)	٥٤
	المجموع ١٠٥٤
غواصات الصواريخ البالستية	
بولاريس (Polaris) / بوسيدون (Poseidon)	٤١ (٦٥٦ سبطانات إطلاق)
القاصفات الستراتيجية	
B2-52	٤٥٠
FB-111	٧٤
	٥٢٤

٤. تطوير قدرات القوات البحرية السوفييتية:

- **القوات المضادة لحاملات الطائرات:**

أن متطلبات قوات مضادة للحاملات كانت الحافز الرئيسي على تطور القوات البحرية السوفييتية ذات الأغراض العامة منذ أواسط الخمسينيات وخلال أواسط الستينيات. ثم توسع ذلك ليشمل تحسين إمكانيات مضادات الغواصات، وتحسين العمليات خارج المناطق المخصصة[١٧٠].

وكما يبدو، فقد قرر السوفييت مواجهة القوات الحاملة الغربية، وبصورة رئيسية، بصواريخ كروز المضادة للسفن، وليس بالأحرى بناء حاملاتهم الخاصة بهم[١٧١]. ففي عام ١٩٦٢، كان للبحرية السوفييتية قوة كبيرة من القاصفات المتوسطة المسلحة بالصواريخ، وبدأت بنشر

غواصات مزودة بصواريخ كروز. وأثناء بداية وأواسط الستينيات، كانت قوة غواصات صواريخ كروز تبنى بسرعة، واستلمت القوات الجوية البحرية أنواع جديدة من الطائرات، كما تم أيضا تركيب صواريخ كروز طويلة المدى على عدد من مقاتلات السطح الرئيسية الجديدة[١٧٢].

- **الصناعة الحربية المضادة للغواصات:**

أثناء النصف الثاني من الستينيات، نشر السوفييت مجموعة من الأنظمة الجديدة ذات قابليات حربية مضادة للغواصات ASW (Anti-submarine warfare) المحسنة، وفي الوقت نفسه استمروا بتقوية القوات المضادة للحاملات أيضا. وكانت أنظمة الأسلحة الجديدة تحتوي على حاملات الطائرات المروحية (الهيلوكوبتر)، وطائرات حربية مضادة للغواصات (ASW) طويلة المدى، وصنفين جديدين من الغواصات العاملة بالطاقة النووية(١٧٣). لكن وبالرغم من هذه الجهود، فأن البحرية السوفييتية حققت تقدماً طفيفاً في الحرب المضادة للغواصات، إذ لم تحل مشكلة طلعات الاستطلاع الأولي والتحري عن الغواصات من خلال استخدام قوات الـ (ASW) أو من خلال نظام مراقبة المحيطات (an ocean surveillance system). ونتيجة لذلك، فأن القوات المضادة للغواصات الـ (ASW) السوفييتية كانت "لا تشكل تهديدا جديا لقوات غواصات الصواريخ الباليستية الأمريكية" كما توضح المذكرة أعلاه. إضافة إلى ذلك، فأن بعض النقص جعل من قوات السطح البحرية السوفييتية عرضه لهجوم الغواصات الغربية[١٧٤].

- **عمليات خارج نطاق المنطقة:**

تزامنا مع برامج الـ ASW تولت البحرية السوفييتية جهدا رئيسيا في تشغيل قواتها في المياه البعيدة. فشهدت الفترة ما بين عامي ١٩٦٢و١٩٧١ أيضا توسعا في النشاط البحري السوفييتي في مناطق تشغيل جديدة. وتم على اثر ذلك، تأسيس فرقة البحر الأبيض السوفييتية لأول مرة في عام ١٩٦٤، ونمت إلى قوة كبيرة في عام ١٩٦٧، كما أسست القوات البحرية السوفييتية حضورا لها في المحيط الهندي في عام ١٩٦٨، وبدأت سلسلة من الانتشارات في البحر الكاريبي في ١٩٦٩، وفي العام نفسه بدأت القوات البحرية السوفييتية، ما أصبح فيما بعد يعد، حضورا مستمرا ولكنه صغيرا في غرب أفريقيا[١٧٥]. وفي الإطار ذاته، توسعت العمليات الجوية البحرية الاستطلاعية أيضا. ففي ١٩٦٥، استلمت القوات الجوية البحرية طائرات استطلاع، وبدأت

القيام بمهمات طويلة المدى في مياه المحيطات. وفي عام ١٩٦٨، تم تأسيس فرقة جوية بحرية في مصر، وفي ١٩٧٠ بدأت طائرات استطلاع بحرية القيام بزيارات قصيرة إلى كوبا[١٧٦].

أما بالنسبة لمسرح استعمال الغواصات، فقد كانت موزعة كالتالي: (١٥٠) في المحيط القطبي، و(١٢٠) في المحيط الهادي، (٧٠) في بحر البلطيق، و(٤٠) في البحر الأسود. ولقد ظهرت البحرية السوفييتية منذ أمد قصير في المحيط الهندي، كما تضاعفت فعالياتها في البحر الأبيض المتوسط، حيث لوحظ حضورها منذ الصراع العربي الإسرائيلي عام ١٩٦٧ [١٧٧].

- **بناء السفن:**

أثناء فترة ١٩٦٢-١٩٧١، بنى السوفييت سفنا بحرية كبيرة أكثر من الولايات المتحدة، ولكن سفنهم بصورة عامة كانت اصغر بالمقارنة مع ممارسة الولايات المتحدة، إلا أن ذلك على ما يبدو كان مقصودا، لأن السوفييت كانوا يفضلون السفن الحربية الصغيرة نسبيا وذات الأغراض المتعددة مع التأكيد على السرعة وقوة النيران على حساب المديات والمطاولة وقابلية الالتحام وديمومتها[١٧٨].

غير أن المجال الرئيسي الوحيد، الذي تفوق به السوفييت على الولايات المتحدة، كان في عدد الغواصات الهجومية (attack submarines) وكما يظهر في الجدول رقم ((٥))[١٧٩].

جدول ((٥))

عدد وطنّية السفن البحرية الرئيسية الداخلة في الخدمة الفعلية ١٩٦٢- ١٩٧١

	العدد		الحمولة بالطن	
	USSA	US	USSR	US
مقاتلات السطح الرئيسية	٩٢	٨٣	٢٩١	٥٦٤
الغواصات الهجومية	١١٧	٤٢	٤٢٨	١٥٤
السفن البرمائية الكبرى	١١	٤٥	٣٨	٦٣٤
المجموع	٢٢٠	١٧٠	٧٥٧	١٣٥٢

ولما لم يكن للبحرية السوفييتية مهمات أنزال لقواتها على الشاطئ، مثل البحرية الأمريكية، وبما أنها لم تكن معنية بحماية خطوط الاتصالات البحرية، لذلك كانت البحرية السوفييتية قادرة على تركيز جهودها الرئيسية على الأنظمة المصممة للهجوم على القوات البحرية الأخرى وتدميرها[١٨٠].

يضاف إلى هذا، أن متطلبات العمليات تختلف عند الولايات المتحدة عنها عند الاتحاد السوفييتي. إذ تعتبر حاملات الطائرات القوة الرئيسية الضاربة في الأسطول الأمريكي، نتيجة تبين احتمال وقوع الحروب المحدودة من قبل القيادة الأمريكية، وتعتقد هذه القيادة أن على هذه الحاملات تؤدي واجبات مختلفة ومتعددة ولاسيما في الحروب المحدودة. فهي قادرة، بوجه خاص، على أداء عمليات الاستطلاع الجوي، وتوجيه الضربات إلى الأهداف الصغيرة وتقديم الدعم المباشر إلى القوات البرية والقوات الهابطة من البحر والجو[١٨١]. وهذا يفسر لنا، الأسباب التي دعت القيادة الأمريكية إلى تكريس الكثير من العناية لإعادة إعداد وتجهيز قوة الحاملات بالطائرات العصرية والى بناء حاملات جديدة.

في حين يحتل الأسطول منزلة أدنى من السلاح الجوي في إستراتيجية الدفاع السوفييتية، ولعل هذه الحقيقة تعكس إلى حدٍ ما، الدور الثانوي للسلاح البحري. حيث يمكن تلخيص الأهداف الرئيسية للأسطول السوفييتي في: تأمين الدفاع ضد القوات البحرية الغربية، وعرقلة مواصلات الغرب البحرية، وهناك اعتراف بأن الغواصات حاملة الصواريخ تلعب دورا في الهجوم الاستراتيجي، ولكنها ليست في الواقع إلا تكملة للصواريخ الأرضية[١٨٢]. بينما يكون الحفاظ على التفوق في البحار البعيدة، بالاشتراك مع القوات الهجومية الإستراتيجية و(الطيران التكتيكي)[١٨٣]، وتوجيه الضربات النووية إلى أسلحة العدو الصاروخية النووية والى سفنه وطائراته في قواعده البحرية وفي البحر، وكذلك إلى الأهداف العسكرية والصناعية الأخرى، الواجب الرئيسي للقوات البحرية لدول حلف الأطلسي في الحروب النووية العامة، ناهيك عن الدور البارز الذي تستطيع القوات البحرية القيام به في الحروب المحدودة أيضا[١٨٤].

ومع الزمن عادت الأساطيل البحرية إلى اكتساب أهمية أولية في الحروب الحديثة بعدما كان الطيران قد أنتزع منها تلك الأهمية طيلة ربع قرن. والسبب في ذلك يعود إلى أن الغواصات النووية، الأمريكية والسوفييتية على حدٍ سواء، كانت قادرة على إطلاق ما بين ستة صواريخ وأربعة عشر صاروخا تحمل في رؤوسها متفجرات نووية، ومن تحت الماء، من غير أن تستطيع القوى المعادية كشف مكانها. فضلا عن أن هذه الغواصات كانت قادرة أيضا على البقاء لمدة سنة كاملة تحت المياه وأن تبحر حتى تحت القطب الشمالي المتجمد، فلا يستطيع العدو تحديد مكانها إلا بصعوبة فائقة[١٨٥]. وفي مطلع الستينيات، كان للبحرية السوفييتية، قوة الدفاع الساحلي، مع قدرات محدودة للقيام بعمليات ومهام في المحيطات المفتوحة، ولكن تم تحويلها بشكل واضح إلى قوة استطلاع إلى الخارج بعد نشر السفن المسلحة السطح والغواصات عالية

السرعة، والطائرات المتطورة. ولم يتغير عدد السفن إلا قليلا، ولكن نسبة السفن المسلحة السطح الكبيرة والغواصات التي تعمل بالطاقة النووية آخذ في الازدياد. لكنها نوعيا، بقيت القوات البحرية السوفييتية عرضة للهجوم الجوي والغواصات؛ الغواصات التي تعمل بالطاقة النووية (وبالتالي أسهل للكشف) من نظيراتها الغربية، وقدرات العمليات القتالية البعيدة - مثل أنزال القوات وتوفير الدعم الجوي القائم على حاملة الطائرات- محدودة للغاية [١٨٦]. وعلى الرغم من ذلك، يمكن ملاحظة حجم التطور الكبير الذي حققه السوفييت في قواتهم البحرية خلال عقد من الزمان ما بين عامي ١٩٦٢ و١٩٧٢، وعلى الشكل المبين في الجدول رقم (٦):

جدول ((٦))

القوات (الأغراض العامة) البحرية السوفييتية (١٩٦٢- ١٩٧٢)

القوات السوفييتية البحرية ذات الأغراض العامة	نهاية ١٩٦٢	نهاية ١٩٦٨	نيسان ١٩٧٢	المجموع الأمريكي
١- قوات السطح الرئيسية				
حاملات الطائرات	--	--	--	١٧
حاملات المروحيات	--	١	٢	--
فرقاطات طرادات – CL & CLG	١٤	١٢	١٥	٩
فرقاطات طرادات –CLGM[١٨٧]	١	٨	١١	٢٨ فرقاطة
مدمرات	١٠٧	٨١	٨٢	١٢٢
مرافقات حماية Escorts	٧٩	١٠٤	١١٢	٦٨
المجموع	٢٠١	٢٠٦	٢٢٢	٢٤٤
٢- قوات الغواصات				
صواريخ كروز – نووية	٥	٣٥	٤٠	--
صواريخ كروز – ديزل	١١	٢٦	٢٨	--

مجموع صواريخ كروز	١٦	٦١	٦٨	--
هجوم بطوربيدات / نووية	٨	١٨	٢٨	٥٦
= = / ديزل	٢٥٣	٢٣٤	١٨٢	٣٨
مجموع طوربيات الهجوم	٢٦١	٢٥٢	٢١٠	٩٤
مجموع قوات الغواصات	٢٧٧	٣١٣	٢٧٨	٩٤
٣- القوات الجوية البحرية [١٨٨]				
حاملات الصواريخ	٢٦٥	٢٧٠	٢٧٥	--
استطلاع / قاصفات	١٦٥	٣٥٥	٣٦٠	--
دوريات / طائرات ASW	١١٠	١٧٥	٢٣٥	--
المجموع	٦٢٠	٨٨٥	١.٠٠٥	٢.٥٠٠

لكن عند إحصاء مجمل الأساطيل الأمريكية والسوفييتية، في البحار، يمكن ملاحظة التفوق العددي لقوى حلف الأطلسي، بنسبة (٢ إلى ١) مليون رجل مقابل نصف مليون في الطرف المقابل، الذي يتحول من تفوق معقول إلى تفوق أخر ساحق، في الأنواع الآتية: حاملات الطائرات، حاملات الطائرات العمودية، مدمرات، قاذفات صواريخ، وغواصات المطاردة النووية[١٨٩].

وفي الجهة المقابلة، كان لدى حلف وارسو عددا اكبر من الغواصات المسيرة بمحركات الديزل. في حين احتفظت البحرية السوفييتية وحدها، بالمكان العالمي الثاني، من حيث الحمولة بالأطنان، والتي تبرز قوتها في أسطول هام من الغواصات الهجومية بلغ (٤٢٨) من نوع الديزل و ذوات المحرك الذري، وهذا النوع الأخير كان موضع برنامج واسع للانجاز أنياً[١٩٠].

ومن بين العوامل الكامنة وراء هذا التطور الكمي والنوعي الذي حققه السوفييت، خلال فترة قياسية، في القوات البحرية وفي باقي الأصناف، هي نظرة القادة السوفييت إلى أهمية القوات والقدرات العسكرية، باعتبارها الأداة الضرورية للسياسة الفعّالة في عالم غير مستقر بطبيعته[١٩١].

ففي عهد خروشوف كان التركيز على البرامج النووية الإستراتيجية واضح، ولكن منذ مجيء بريجنيف إلى السلطة في عام ١٩٦٤، كان هناك تطلعات للتوسع ولتحديث جميع أصناف القوات العسكرية السوفييتية. وقد تجسد هذا الموقف في العقيدة العسكرية الطموحة التي

تبناها بريجنيف، والتي كانت تدعو لهيكلة القوات السوفييتية وجعلها جاهزة للقتال والانتصار في صراعاتها في المستقبل، وعززها من خلال النظام السياسي والاقتصادي، الذي كان يعطي الأولوية للمقتضيات العسكرية. بحيث استمر الأنفاق العسكري السوفييتي السنوي بالتراكم إلى حيث ما يقرب من القيمة الحقيقة، والذي كان يستهلك أكثر من (١.٨) من الناتج القومي الإجمالي، كما ارتفعت أعداد القوة البشرية العسكرية العاملة بمقدار الثلث إلى أكثر من (٥ ملايين)؛ وأبحاث الدفاع والتنمية ومرافقها إلى أكثر من ضعف حجمها؛ كما توسعت مرافق الإنتاج العسكري بما يقارب من ٦٠ % كما دعم السوفييت من القدرات القتالية الموسعة لقواتهم، وأدخلوا نظم الفضاء للاتصالات، وفي جمع المعلومات الاستخبارية، والملاحة، ومهام عسكرية أخرى[١٩٢]. كما نمت قواتهم وقدراتهم العسكرية النووية والتقليدية، على حدٍ سواء، وقد استخدم السوفييت تلك القوات والقدرات (الأدوات العسكرية) على نحو متزايد، لتحقيق مكاسب سياسية، وخاصة في العالم الثالث.

حيث زادت الصادرات السوفييتية من المعدات العسكرية إلى العالم الثالث، بسرعة كبيرة منذ بداياتها في منتصف الخمسينيات، كما زادة عمليات سفنهم البحرية خارج المياه الإقليمية – خارج النطاق – بمقدار (ستة أضعاف) بين عامي ١٩٦٥ و ١٩٧٠. ولقد أصبح التدخل العسكري السوفييتي في نزاعات العالم الثالث أكثر نشاطا ومباشرة، ففي أواخر الستينيات ومطلع السبعينيات، كانت تستخدم قوات الدفاع الجوي السوفييتية، والجوية في الأدوار الدفاعية في الشرق الأوسط، وكان الدعم اللوجستي السوفياتي ونقل قوات التدخل الكوبي إلى أنغولا وأثيوبيا مستمراً [١٩٣]. ولدعم التدخل العسكري المتزايد في الخارج، طور السوفييت من قدرات قواتهم الناقلة جوا وبحرا، من خلال إدخال طائرات النقل الثقيلة، وقد ضاعف السوفييت من قدرة النقل الجوي الخاصة بها، ولكن قدرتها كانت لا تزال أدنى من تلك التي لدى الولايات المتحدة. كما رفع السوفييت قدرة السفن البرمائية إلى أكثر من ثلاثة أضعاف منذ عام ١٩٦٥. وكان يمكن لهذه السفن أن تنقل ما بين ١٠،٠٠٠ و١٢،٠٠٠ مقاتل إلى مسرح العمليات، علاوة على السفن التجارية، والتي كان البعض منها قد تم تصميمه خصيصا لدعم العمليات البحرية في البحار المفتوحة [١٩٤].

وهكذا، وعلى الرغم من التغيرات في البيئة الدولية، كسياسة الانفراج التي تبناها بريجنيف في مطلع السبعينيات، واتفاقات الحد من الأسلحة الإستراتيجية، ظلت وتيرة البناء العام للقوة العسكرية السوفييتية ثابتة خلال عهده[١٩٥]. وقد عززت هذه التحسينات قدرة القوات

السوفييتية لخوض حرب نووية شاملة، حتى غدت قادرة على امتصاص ضربة استباقية من الولايات المتحدة الأمريكية، كما جعلتها قادرة على القضاء على معظم سكان الولايات المتحدة وتدمير معظم الجيش الأمريكي والأهداف الاقتصادية الحيوية في ضربة انتقامية[١٩٦]. إلى حد أن القوات النووية السوفييتية العابرة للقارات كانت تحقق تقدم أمام نظيرتها القوات النووية الأمريكية في مسرح العمليات، بل نجحت في كسر احتكار تلك الميزة لمنظمة حلف شمال الأطلسي[١٩٧].

لكن وعلى الرغم من تركيز المخططين الإستراتيجيين السوفييت على الدفاع ضد السلاح الاستراتيجي، إلا أن دفاعاتهم لم تكن قادرة على أن تمنع دمار شامل مماثل، لضربة انتقامية للولايات المتحدة. وذلك لأنه وبالرغم من إدخال السوفييت نظم للكشف والدفاع ضد الصواريخ الباليستية، لكن القيود التقنية، جعلها غير فعّالة إلى حد كبير ضد هجوم صاروخي أمريكي على نطاق واسع؛ وكان توسيع وتحسين شبكة الدفاع (الأكبر في العالم) قد منحها قدرة جيدة ضد الطائرات التي تحلق على ارتفاع عالٍ فقط، لكن فعاليتها كانت محدودة ضد الاختراق على علو منخفض؛ أما الدفاعات ضد الغواصات وإطلاق الصواريخ فهو وعلى الرغم من إعطائه أولوية عالية في التخطيط الاستراتيجي للقوات البحرية السوفييتية، لكن قدرة البحث والكشف عند القوات السوفييتية كانت غير كافية لتحديد موقع الغواصات المعادية في المحيطات المفتوحة [١٩٨].

أن هذا الاندفاع نحو تطوير وسائل التدمير والوسائل المدمرة لهذه الوسائل والاستمرار في هدر الموارد لتطوير كل هذه الأسلحة، حسب المخططات السابقة، هو الذي جعل قيادات الدولتين النوويتين الكبريين في العالم، يدركون مخاطر ما يتضمنه سباق التسلح النووي.

ففي كانون الأول ١٩٦٧، كتب الرئيس الأمريكي لويد جونسون (١٩٦٣- ١٩٦٩) لرئيس الوزراء السوفييتي اليكسي كوسيجين يقترح أجراء لقاء ثنائي لمناقشة مسألة الحد من أسلحة الهجوم الإستراتيجية وأنظمة الدفاع. وفي ٢ آذار ١٩٦٨، أعلن جونسون أن كوسيجين قد أجاب على خطابه ووافق على عقد محادثات أمريكية سوفييتية لتحديد "طرق الحد من سباق التسلح بالنسبة للصواريخ الهجومية والدفاعية النووية"[١٩٩].

وبعد لقاءات صورية عديدة، أشار وزير الخارجية السوفييتي أندريه جروميكو (١٩٥٧-١٩٨٥) في ٢٨ حزيران ١٩٦٨، إلى وجود رغبة لدى السوفييت لبدء المفاوضات[٢٠٠]. وفي ٧ أيلول ١٩٦٨ صرحت المصادر الدبلوماسية السوفييتية أنه ليس هناك "حاليا" ما يمنع من إجراء

محادثات قمة مع الولايات المتحدة بشأن الحد من سباق التسلح في مجال القذائف والصواريخ الموجهة، وفي ١٣ تشرين الثاني ١٩٦٨ طلب كوسيجين رئيس وزراء الاتحاد السوفيتي من روبرت ماكنمارا، الذي أصبح رئيس البنك الدولي، في اجتماعهما بموسكو أن يحاول إقناع حكومة الرئيس الأمريكي جونسون بالبدء في محادثات ثنائية مع الاتحاد السوفيتي حول خفض أنتاج الصواريخ الذرية، وفي ٢١ كانون الثاني ١٩٦٩، وجه الاتحاد السوفيتي الدعوة إلى أدارة الرئيس الأمريكي الجديد ريتشارد نيكسون (١٩٦٩- ١٩٧٤) للبدء في مفاوضات ثنائية بين الحكومتين للحد من أنتاج الصواريخ والصواريخ المضادة، وجاءت هذه الدعوة في بيان رسمي سوفيتي تلي في مؤتمر صحفي عقد بالخارجية السوفييتية، وفور تسلمه الرئاسة، أعلن نيكسون في خطابه عن أمله في أن يبدأ حقبة ((مفاوضات)) مع الاتحاد السوفيتي، وبادله السوفييت الرد بحماس[٢٠١].

وكان رئيس الوفد السوفييتي في محادثات فينا ١٩٧٠، فلاديمير سيميونوف قد صرح بأن:"بلاده تعالج مشكلة الحد من الأسلحة الإستراتيجية استنادا إلى الاعتقاد بأن تطوير هذه الأسلحة سيفيد الأوساط الامبريالية"؛ أما رئيس الوفد الأمريكي في هذه المحادثات جيرارد سميث، فقد اعتبر أن "المهمة شاقة" وأن الوصول إلى نوع من الاتفاق على الحد من هذه الأسلحة من شأنه أن يوفر الأموال الطائلة التي يمكن الإفادة منها في حقول سلمية متعددة[٢٠٢].

وعليه، فأن أساس بدء محادثات الحد من الأسلحة الإستراتيجية (سولت) في هلسنكي في ١٧ تشرين الثاني ١٩٦٩، ومحادثات فينا التي بدأت في ٢ نيسان ١٩٧٠، كان الانطلاق من مبدأ الجدوى من تطوير الصواريخ العابرة للقارات ذات الرؤوس النووية المتعددة والصواريخ المضادة للصواريخ، ومدى ما ستنتهي أليه الاختراعات في هذا الاتجاه، فضلا عن الأموال المهدورة التي كان يمكن أنفاقها على المشاريع الإنشائية والاجتماعية والعلمية العديدة التي تحتاجها الدولتان.

غير أن قرار موسكو وواشنطن بدخول محادثات سولت، كان يعكس أيضا رغبتهما لتحديد جوانب معينة من التنافس الأمريكي – السوفييتي من خلال المفاوضات. فقد كان احد اهتمامات القيادة السوفييتية لدخول محادثات الحد من الأسلحة الإستراتيجية (سولت) في أواسط عام ١٩٦٨، هو جعل العلاقات الإستراتيجية الأمريكية – السوفييتية مستقرة، وكسب اعتراف الولايات المتحدة بمبدأ (الأمن المتساوي) بدون أي فائدة عسكرية لأي طرف، فضلا عن أن السوفييت كانوا يريدون أن يكون لهم دور مساوي لدور الولايات المتحدة في الشؤون الدولية[٢٠٣].

وكان هاري جيلمان قد كتب في مقاله (صعود وسقوط الوفاق)، بأن السوفييت كانوا يأملون أن يحققوا ثلاثة أهداف، على الأقل، فيما اصطلح على تسميته بالوفاق (Détente)(٢٠٤):-

أولها: والأكثر أهمية، هو رغبتهم في أن يزيدوا من عوامل قوتهم في مواجهة التهديد الواضح لسياسة الصين الخارجية، وقد فكروا في تجنيد تعاون الولايات المتحدة معهم لصالح صراعهم مع الصين.

الثاني: هو الاحتياج الملح للاقتصاد السوفييتي للضخ الغربي في شرايينه وخصوصا ما يخص التكنولوجيا الأمريكية.

الثالث: هو وضع ضوابط على التكلفة المتزايدة لسباق التسلح مع الولايات المتحدة.

إن مسير المفاوضات، على أية حال، كان يشير إلى أن السوفييت لم يدخلوا سولت بقصد إنهاء التنافس الاستراتيجي بين البلدين فحسب، بل حاولوا تضييق التركيز على المنافسة وتحديدها بصورة رئيسية في موضوع البحث والتطوير[٢٠٥].

أما أهداف نيكسون ووزير خارجيته هنري كيسنجر فكانت، حسب رأي مكنمارا، تلتقي مع أهداف السوفييتي، إلا فيما يخص موضوعات سالت (الحد من الأسلحة الإستراتيجية)[٢٠٦].

أو طبقا لأحد كبار المسؤولين في الإدارة الأمريكية، ريموند ال. جارثوف، أن "الاتجاه الذي ساد السياسة الخارجية وشغل تفكير كل من نيكسون وكيسنجر عام ١٩٦٩- وفي الحقيقة كامل الفترة حتى ١٩٧٢- لم يكن اجتماع قمة الوفاق مع موسكو بقدر ما كان العثور على مخرج مشرِّف من فيتنام"[٢٠٧]. فعندما جاء نيكسون إلى الحكم، كان الموقف في فيتنام يزداد سوءا بالنسبة للولايات المتحدة الأميركية، فخسارتها السياسية كانت أخطر من خسائرها المادية، إذ تعرض الموقف الأميركي في فيتنام إلى انتقادات شديدة من قبل العديد من الأوساط السياسية الدولية، كما كان الرأي العام الأميركي يشجب بعنف سياسة بلاده تلك، التي لم تحقق أي مكسب من وراء تورطها في فيتنام غير الخسائر الجسيمة التي ترتبت عليها[٢٠٨]. بل أن برنامج نيكسون الانتخابي كان قائم على شعار (الخروج من فيتنام بسلام مشرف)[٢٠٩].

لقد اقتنعت إدارة نيكسون أن الاستمرار في هذه الطريق غير مجدٍ بالمرة. لذلك عمدت إلى حل الأزمة في فيتنام عن طريق المفاوضات، للتخلص من ورطة كبيرة ارتكبتها السياسة الأميركية، ثم تحولت إلى عقدة ضخمة ألقت بثقلها على البيت الأبيض والتي أنطلق منها (مبدأ نيكسون) الذي حدد الأسس الجديدة للسياسة الأميركية في التعامل مع الأحداث الدولية[٢١٠].

لقد كان هدف الولايات المتحدة – التي كانت متورطة في فيتنام ومشغولة بعمق بمواجهة مشاكلها الداخلية التي صاحبت هذا التدخل – الأساسي هو "تشجيع السوفييت على دعم – أو على الأقل القبول السلبي – لجهود الولايات المتحدة لتخليص القوات الأمريكية من فيتنام"، أو كما كتب كيسنجر نفسه أنه كان يأمل في عام ١٩٦٩ "أن يجند الاتحاد السوفيتي من اجل إنهاء سريع لحرب فيتنام"؛ وأنه في كل حواراته مع أناتولي دوبرينين - السفير الاستثنائي وفوق العادة للاتحاد السوفييتي في الولايات المتحدة (١٩٦٢- ١٩٨٦) - كان يشدد على "أن أساسيات تحسين علاقة الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي يستلزم في المقام الأول تعاوناً سوفييتياً لإنهاء الحرب"[٢١١].

وكان خلق ((شبكة علاقات)) يمكن أن تُكبح من خلالها تصرفات السوفييت في العالم الثالث، الهدف الإضافي، الذي فكر نيكسون وكيسنجر في تحقيقه[٢١٢]. وبتقليص الالتزامات الأمريكية الخارجية بعد إعلان (مبدأ نيكسون) والذي تضمن تخفيض قوات الولايات المتحدة في الخارج، كان لا بد وأن يفهم السوفييت أن ثمة ارتباط بين ما يحققون من مصالح من خلال العلاقة الأمريكية السوفييتية، وبين ما يجب أن يقدموه لها مقابل ذلك، وفق قاعدة أساسية للسلوك في العلاقات الدولية (لا تعط عدوك أي شيء ما لم تحصل على شيء في المقابل) مما يحقق مصالح الولايات المتحدة الأمريكية ويحميها، أيضا، خلال حقبة قررت فيها الولايات المتحدة أن تخفض من توسع التزاماتها الأمنية بالخارج[٢١٣].

في مقابل ذلك، كانت القيادة السوفييتية ترى بأن (الوفاق) أو (الانفراج) لم يصبح ممكنا إلا نتيجة لتقدم القدرة العسكرية السوفييتية في الأعوام الأخيرة، وبالتحديد ما تم إحرازه شيئا فشيئا منذ بداية الستينيات للقدرة النووية. لكن الأمر الأكثر أهمية بالنسبة للقيادة السوفييتية، أن التوازن العسكري، الذي حققه السوفييت، هو الذي اجبر الولايات المتحدة على أن تتعامل مع الاتحاد السوفييتي كندٍّ لها[٢١٤]. وكان قد جاء في التقرير السنوي لمعهد الدراسات الإستراتيجية في لندن، أن التكافؤ بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي في مجال الصواريخ بعيدة المدى، زاد من فرص نجاح محادثات الحد من الأسلحة، التي أشار الرئيس الأمريكي نيكسون إلى أنها قد تبدأ بين واشنطن وموسكو في صيف ١٩٦٩[٢١٥].

ومن الجدير بالذكر أن المحللين السوفييت لم يروا بأن التوازن كان يتطلب تساويا كاملا لترسانتي الأسلحة، بل كانوا يتصورون أنه مرهون فقط بقدرة كل من القوتين على تدمير كل منهما الأخرى بضربات ثأرية [٢١٦]. ومع أن الاتحاد السوفيتي كان قد أعلن في ٢٠ شباط ١٩٦٩،

بأنه "لا يوافق على اتجاه حكومة الرئيس الأمريكي نيكسون إلى الربط بين المسائل المعلقة بين الشرق والغرب وبين المفاوضات الأمريكية السوفييتية للحد من التسلح بحيث تكون الأولى أساسا للثانية"، لكن بريجنيف عاد وأعلن بنفسه في المؤتمر الخامس والعشرين للحزب الشيوعي السوفيتي "...نحن لا نخفي حقيقة رؤيتنا للوفاق كطريق لخلق ظروف أفضل من اجل الكيانات الاشتراكية والشيوعية المسالمة"[٢١٧]. وعلى الرغم من اختلاف المدخل الفكري السوفيتي والأمريكي لمسببات الوفاق وأهدافه، إلا أن القوتين العظميين استطاعتا تحقيق انجازات عديدة من خلال الالتزام الضيق باتفاق المبادئ الأساسية (سالت ١) الذي وقعه كل من الرئيس الأمريكي نيكسون والسكرتير العام للحزب الشيوعي السوفييتي ليونيد بريجنيف في اجتماع قمة موسكو في ٢٦ أيار ١٩٧٢. والذي نص على تحديد أجهزة الإطلاق الصاروخية وتحديد الأسلحة النووية الهجومية[٢١٨].

وبحسب روبرت مكنمارا، فأن أكثر هذه الإنجازات أهمية خصوصا على المدى البعيد، كان توقيع اتفاقية الحد من أنتاج الصواريخ المضادة للصواريخ الـABM. حيث أغلقت اتفاقية الـ ABM باب التنافس على صناعة نظم مواجهة الصواريخ في سباق تسلح محموم ومكلف تطلق فيه تكنولوجيا الدفاع الاستراتيجي لتطوير الأنظمة الدفاعية والهجومية، ومن ثم خفضت من نمو دوافع السلوك العدائي. والإنجاز الأخر، كان الحد من أنشاء نظم إطلاق الصواريخ الهجومية وتسبب في توقف الاتحاد السوفيتي عند مستوى أنتاج نظام ICBM، وحفز السوفييت أيضا على إنهاء خدمة الطراز الأقدم من هذا النظام التي كان من الممكن تحت ظروف أخرى تطويره[٢١٩].

فضلا عن ذلك، اوجد اتفاق (سالت ١) أيضا، الوكالة الاستشارية الدائمة التي جعلت بإمكان الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي رفع أي شكوى حول القبول أو الرفض للموضوعات المختصة بالرقابة على التسلح أمامه [٢٢٠]. وهذا ما اوجد باعتقاد الباحث، رابط وثيق بين سباق التسلح ومدى تطوره وفعاليته وبين الإستراتيجية التي تهدف إلى تحقيق الأهداف السياسية بجميع الوسائل بما فيها سباق التسلح [٢٢١]. ويكفي أن نلقي نظرة على تاريخ تطور الإستراتيجية العسكرية للقوتين العظميين، حتى ندرك مدى تطابق هذه الفرضية مع الواقع.

الاستنتاجات

من مجمل ما سبق يمكن تلخيص ابرز النتائج التي تم التوصل لها في هذا البحث وعلى النحو التالي:

- أن الأهداف والاتجاهات الرئيسية في السياسة السوفييتية ما بين ١٩٦٢- ١٩٧٢، يمكن حصرها بوضوح في نطاق الحفاظ على امن الاتحاد السوفيتي وتأمين السيطرة على أوروبا الشرقية، وإظهار القوة في دعم سياسة خارجية قوية تهدف إلى توسيع النفوذ السوفييتي في العالم الثالث. إلا أن السياسة العسكرية السوفييتية التي تدعم هذه الأهداف قد تغيرت بصورة كبيرة بعد أزمة الصواريخ الكوبية. حيث حل محل سياسات خروشوف، الذي حاول تحقيق الردع النووي الإستراتيجي في أواسط الستينيات، مفاهيم القوة العسكرية الوظيفية، بعد مجيء بريجينيف إلى السلطة. التي كانت تعني توسيع وتحسين قوات الدفاع والهجوم الإستراتيجية إلى الحد الذي يحقق وضع التكافؤ مع الولايات المتحدة.
- أن الطريقة التي طور ونشر بها السوفييت قواتهم الإستراتيجية كانت تدل على أنهم كانوا يعتبرون هذه القوات قوات ردع بالدرجة الأولى، وأن الجهد الرئيسي كان منصبا على برامج تضمن قابلية هذه القوات على امتصاص الضربة الأمريكية الأولى وتوجيه ضربة مدمرة لها بالمقابل.
- أن السياسة العسكرية السوفييتية تأثرت أيضا بالتغيرات الرئيسية التي كان ينظر بها الاتحاد السوفييتي إلى قوته وعلاقاته مع الدول الأخرى في العالم وتقديره للتهديدات الخارجية وتأثير التكنولوجيا الجديدة على قدرات التسليح السوفييتية، وأيضا على قابليات الأعداء، ولاسيما تزايد القلق من احتمال نزاع مسلح مع الصين الشيوعية التي أصبحت عضوا في النادي النووي منذ خريف ١٩٦٤ ومن ثم تقوية القوات العسكرية على طول الحدود منذ أواسط الستينيات.
- لقد سعت الولايات المتحدة خلال هذه المرحلة من سباق التسلح، وبالتحديد بعد التقدم الذي أحرزه السوفييت في مجال الصواريخ بعيدة المدى، إلى وسيلة للتأثير على تطوير الاتحاد السوفييتي لآلته العسكرية، تحرمه من ميزات وتقنيات عسكرية متطورة، وتتسبب في إرهاقه وإعاقته عن التقدم، مما يجعله خارج المنافسة. ومن ذلك المنطلق، كان هنالك تصميم من جانب الولايات المتحدة على توظيف موارد الولايات المتحدة وإمكانياتها الاقتصادية والتكنولوجية الهائلة، لأشغال الاتحاد السوفييتي وإهدار موارده في توفير متطلبات رؤيته للأمن،

وكل ما يترتب على ذلك من اهتمام بتدعيم الصناعات العسكرية الثقيلة وتسليح الاتحاد السوفييتي بالأسلحة الذرية والنووية، على حساب إحداث تخفيضات قاسية بجميع القطاعات – السلع الاستهلاكية، التجهيزات الزراعية – لوقف المد الشيوعي الأخذ في النمو على الصعيد الاجتماعي والسياسي، ليس في أوروبا وحسب وإنما في أنحاء أخرى من العالم، وتغيير أولوياته.

- لقد استطاعت الولايات المتحدة، ومن خلال الإستراتيجية التي بدأ يرسمها وزير الدفاع الأمريكي مكنمارا ابتداء من ١٩٦١ والتي أطلق عليها اسم إستراتيجية (الرد المرن) من استنزاف قدرات الاتحاد السوفييتي العسكرية والاقتصادية في دوامة سباق التسلح، حيث اضطر إلى تحمل نفقات باهظة جداً، أرهقت اقتصاده وسببت له كثيرا من المشاكل والأمراض الاجتماعية، الأمر الذي أدى في نهاية الأمر إلى عدم استقرار الاقتصاد السوفييتي ومن ثم انهياره في أواخر عقد الثمانينيات.
- أثر سباق التسلح تأثيرا كبيرا ومباشراً على تكوين النظريات الإستراتيجية والأعداد لتطبيقها. حتى غدت القوة العسكرية عنصراً رئيسياً في اتخاذ القرار السياسي المناسب في السياسة الخارجية، مع الأخذ بنظر الاعتبار، تغير الأشخاص على صعيد القيادة في كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي. ففي عهد خروشوف، كما لاحظنا كان التركيز واضحا على تطوير البرامج النووية الإستراتيجية، ولكن منذ مجيء بريجنيف إلى السلطة في عام ١٩٦٤، كان هناك تطلعات للتوسع عبر الحدود والتحديث لجميع أصناف القوات العسكرية السوفييتية.
- بالرغم من أن السوفييت كانوا يولون أهمية كبيرة لتحقيق وضع التكافؤ الاستراتيجي مع الولايات المتحدة، وتركيز المخططين الإستراتيجيين السوفييت على الدفاع ضد السلاح الاستراتيجي، ويمكن ملاحظة ذلك من خلال التخفيضات في الأسلحة التقليدية وزيادة الاعتماد على القوات الإستراتيجية، والمشروع الطموح لتطوير الغواصات النووية القادرة على إطلاق صواريخ باليستية، لكنهم على ما يبدو، فشلوا في تحقيق التفوق الستراتيجي الكافي لضمان النجاح أو النصر في حرب نووية. ولذلك كانوا يسعون لتحقيق التوازن مع الولايات المتحدة على المستويات الدولية والإقليمية والعسكرية، مما أثقل كاهلهم بميزانيات التسلح الباهظة، خصوصا وان مصاريف السوفييت لنشر وتشغيل دفاعاتهم الستراتيجية بالدولار كان يعادل تقريبا ثلاثة أضعاف مصاريف الولايات المتحدة، وهو ما كان يحول دون تحسين الاقتصاد السوفيتي، الذي بدت معدلات نموه بالانخفاض، على المدى البعيد، نتيجة زيادة تخصيصات الميزانية العسكرية لدعم التدخل العسكري المتزايد في الخارج.

- أن ضرورات توفير التكافؤ الستراتيجي في سباق التسلح مع الغرب بصفة عامة، والولايات المتحدة بصفة خاصة، وتحسين المستوى الفني للتسليح وتوفير المعدات العسكرية الحربية الثقيلة وإدامتها، كانت تتطلب تطوير أكثر للدفاع ومن ثم نمواً في حجم التمويل. وأدت إلى تخلف في أنتاج السلع الاستهلاكية عن معدل نمو الإنتاج في الصناعات الثقيلة، نتيجة وضع الصناعات الحربية والثقيلة في مركز الأولوية من قبل المخططين على حساب الصناعات الخفيفة والاستهلاكية والتنمية الزراعية، وذلك من اجل تأمين وضعية سوفييتية ملائمة، بل ومتفوقة في إطار التوازن الإستراتيجي مع الولايات المتحدة
- أن تطور القدرة العسكرية السوفييتية، وبالتحديد ما تم إحرازه منذ بداية الستينيات للقدرة النووية، والتوازن العسكري، الذي حققه السوفييت في مجال الصواريخ بعيدة المدى، هو الذي اجبر الولايات المتحدة على أن تتعامل مع الاتحاد السوفييتي كندًّ لها في محادثات الحد من الأسلحة الإستراتيجية.
- في مجال الأسلحة التقليدية، وسع السوفييت قواتهم البرية بشكل كبير بالفعل وكذلك القوات الجوية لمسرح العمليات خلال الفترة ١٩٦٥- ١٩٧٠ وإدخال نظم معاصرة، وبعضها مساوية أو أفضل من تلك التي كان يمتلكها حلف شمال الأطلسي. وذلك نتيجة النزاع المسلح على التخوم الصينية – السوفييتية.
- أن تطوير الولايات المتحدة للصواريخ العابرة للقارات القادرة على توزيع المتفجرات النووية إلى عدة اتجاهات محددة في أواسط الستينيات، هو الذي حتم على الاتحاد السوفيتي، تطوير أساطيله، وبصفة خاصة زيادة عدد غواصاته من تقليدية عاملة بمحركات الديزل إلى نووية عاملة بمحركات نووية، من اجل مجابهة الوضع الاستراتيجي المتغير.
- هذا التطور، أي وجود الصواريخ العابرة للقارات وتوزيعها المتفجرات النووية إلى عدة اتجاهات محددة، كان احد الأسباب الرئيسية لتفكير كل من واشنطن وموسكو بوجوب الالتقاء وتبادل وجهات النظر، في محادثات هلسنكي في عام ١٩٦٩ ومحادثات فينا التي بدأت في نيسان ١٩٧٠.
- أن قرار السوفييت لدخول محادثات (سولت) في أواسط ١٩٦٨، لم يكن دافعه فقط نشوء مساواة عددية بين الترسانتين الستراتيجيتين المتضادتين، وإنما أيضا عدد من الاعتبارات الاقتصادية والسياسية المتصلة مع بعضها.

الهوامش:

١) ان الحرب الباردة، هذا المصطلح الذي غالباً ما يستعمل للدلالة على المواجهة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي، التي كانت أهم ما ميز النظام العالمي في أعقاب الحرب العالمية الثانية، هي كما يعرفها اودنيس العكرة "نزاع تتحاشى فيه الأطراف ذات العلاقة اللجوء إلى استعمال السلاح، الواحد ضد الأخر، لأن الأسلحة التي يمتلكها كل من العملاقين من شأنها أن تجعل من تلك المواجهة إذا حصلت بمثابة عملية أنتحار جماعي يخشى الخوض فيها كل منهما". أنظر: ادونيس العكره، من الدبلوماسية إلى الإستراتيجية، امثولات من الحرب الباردة، بيروت، ١٩٨١، ص٤٥.

٢) نقلا عن: المارشال سوكولوفسكي، الإستراتيجية العسكرية السوفييتية، ترجمة: خيري حماد، بيروت، ب. ت، ص١٢١.

٣) المصدر نفسه، ص٦.

٤) علي صبح، العلاقات الدولية.. الصراع الدولي في نصف قرن ١٩٤٥- ١٩٩٥، ط٢، بيروت، ٢٠٠٦، ص١٣٢.

٥) كاظم هشم نعمة، العلاقات الدولية، الموصل، ١٩٧٢، ص١٧١.

٦) روبرت مكنمارا، ما بعد الحرب الباردة، ترجمة: محمد حسين يونس، عمأن- الأردن، ١٩٩١، ص٤٣.

٧) علي صبح، المصدر السابق، ص١٣٣.

٨) المصدر نفسه، ص١٤٠.

٩) راجع: روبرت مكنمارا، المصدر السابق، ص١١.

١٠) كاظم هاشم نعمة، ص١٧٢.

١١) روبرت مكنمارا، ص١١.

١٢) راجع: ادونيس العكره، المصدر السابق، ص٦٤.

١٣) روبرت مكنمارا، المصدر السابق، ص٥٣.

14) cosmic Horizons, Spring 2007, Supervisor: Hoda Elmikaty, Director: Planetarium Science Center Editors, Bibliotheca Alexandrina, p.3.

15) UNITED STATES, CENTRAL INTELIGENCE AGENCY LIBRARY, NIE 11-4-54, September 1954, Soviet capabilities and Probable Courses of Action Through Mid-1959, Analyzing Soviet politics and Foreign policy, Author's Comments: Douglas Garthoff, in: CIA's Analysis Of The Soviet Union,1947-1991, Editors: Gerald K. Haines and Robert E. Leggett, Document ID:269322, No. 7, p.2.

١٦) كاظم هاشم نعمة، ص١٩٠.

١٧) المصدر نفسه، ص١٤٦.

١٨) المصدر نفسه، ص١٧٥.

١٩) كان قادة الولايات المتحدة حتى نهاية عام ١٩٦٠ تقريبا، متمسكين بإستراتيجية (الرد الشامل) النابعة من سياسة الردع النووي. وكانوا يقرون باحتمال شن حرب نووية عامة على الاتحاد السوفييتي. ولقد تبنت الإدارة الأمريكية وقياداتها العسكرية هذه الستراتيجية واعتمدتها منذ عام ١٩٥٣، وبعد مجيء ايزنهاور إلى الحكم. ولم يتوان القادة السياسيون والعسكريون الأمريكيون عن التصريح بذلك بصورة مباشرة وغير مباشرة. نقلا عن: سوكولوفسكي، المصدر السابق، ص١٢٢.

٢٠) المصدر نفسه، ص١٢٣.
٢١) كاظم هشم نعمة، المصدر السابق، ص١٤٦.
٢٢) نقلا عن: سوكولوفسكي، المصدر السابق، ص١٢٤.
٢٣) المصدر نفسه، ص١٢٦.
٢٤) Soviet capabilities and Probable Courses of Action Through Mid-1959, op.cit, p.1-2.
٢٥) راجع للمزيد من التفصيل: عبد الغفور حسن كنعأن المعماري، نظرية وتجارب التخطيط الاقتصادي، الموصل،١٩٩٣، ص٢٥٧،ص٢٦٣.
٢٦) أنظر: محمد حامد عبد الله، النظم الاقتصادية المعاصرة-عرض وتحليل ونقد، الرياض، ب.ت، ص٨٣.
٢٧) المصدر نفسه.
٢٨) عبد الغفور حسن كنعأن المعماري، المصدر السابق، ص٢٥٩.
٢٩) المصدر نفسه، ص٢٥٣.
٣٠) نقلا عن: سوكولوفسكي، المصدر السابق، ص١٢٦، ٣٢٤.
٣١) المصدر نفسه، ص١٢٧.
٣٢) المصدر نفسه، ص١٢٨.
٣٣) المصدر نفسه، ص١٩٨.
٣٤) المصدر نفسه، ص١٢٩.
٣٥) المصدر نفسه، ص١٣٠.
٣٦) حسين شريف، السياسة الخارجية الأمريكية..اتجاهاتها وتطبيقاتها وتحدياتها.. من الحرب العالمية الثانية الى النظام الدولي الجديد ١٩٤٥- ١٩٩٤، ج٢، القاهرة، ٢٠٠٥، ص١٦١.
٣٧) نقلا عن: كاظم هاشم نعمة، المصدر السابق، ص١٣٥.
٣٨) نقلا عن: سوكولوفسكي، المصدر السابق، ص١٣٠.
٣٩) كاظم هاشم نعمة، المصدر السابق، ص١٣٥.
٤٠) روبرت مكنمارا، المصدر السابق، ص٤٠.
41) Soviet capabilities and Probable Courses of Action Through Mid-1959, op.cit, p.3
٤٢) سوكولوفسكي، المصدر السابق، ص١٣١.
٤٣) المصدر نفسه.
٤٤) نقلا عن: حسين شريف، المصدر السابق، ص١٦٢.
٤٥) المصدر نفسه، ص١٦٣.
٤٦) والمقصود بالثورة هنا هو "أنتقال التأكيد في أهمية الستراتيجية النووية من سلاح إلى أخر طبقا لأوضاع الحرب المتغيرة". راجع للمزيد من التفصيل: كاظم هشم نعمة، المصدر السابق، ص١٤٦.
٤٧) سوكولوفسكي، المصدر السابق، ص٢٨٩.
٤٨) كاظم هشم نعمة، المصدر السابق، ص
٤٩) سوكولوفسكي، المصدر السابق، ص٧.

٥٠) المصدر نفسه، ص١٢.

جورجي. كي. جوكوف (١٨٩٦-١٩٧٤): قائد عسكري روسي من ابرز قادة الحرب العالمية الثانية. **(51** استدعاه ستالين لغرض صد الهجوم الياباني على حدود روسيا الشرقية. ومن ثم عين قائداً لكل الجبهة الغربية في ١٩٤١، وقاد عملية الدفاع عن لينينغراد ثم العاصمة موسكو. وحصل نتيجة جهوده في الحرب، ولاسيما الهجوم الحاسم على قوات المحور في ستالينغراد الذي أنتهى باستسلام الجيش السادس في ٢ شباط ١٩٤٣، على رتبة المارشال (المشير). ثم شارك في تحرير لينينغراد في عام١٩٤٤، كما قاد زحف القوات السوفييتية من وارسو إلى برلين عام ١٩٤٥ وشارك في إسقاط برلين في نيسأن وأيار ١٩٤٥. وبين عامي ١٩٤٥ - ١٩٤٦ كان جوكوف يشغل منصب القائد العام للقوات السوفييتية في ألمانيا. وفي الفترة مابين عام ١٩٤٦ وعام ١٩٥٣ كان يشغل مناصب مختلفة في القوات المسلحة السوفييتية. وبعد وفاة ستالين استعان نيكيتا خروشوف زعيم الحزب الشيوعي آنذاك بجوكوف ليساعده في إسقاط خصمه لافرينتي بيريا الذي كان يترأس أجهزة الأمن السوفييتية في تلك الفترة. واعفي من منصب وزير الدفاع في ٢٦ تشرين الأول ١٩٥٧، وتمت أحالته إلى التقاعد مع أقامة الرقابة الشديدة عليه. وبقى بعد ذلك بدون نشاط يذكر حتى وفاته في موسكو عام ١٩٧٤. نقلا عن: http://militera.lib.ru/research/sokolov2/inde.html

52) Joshua C. Andy, Politics and the Soviet Army Civil-Military Relations in the Soviet Union in the Khrushchev Era 1953-1964, Ph.D, Centre for Russian and East European Studies, University of Birmingham, July 2011, p.40-42.

٥٣) كانت النظرية السوفييتية الثابتة تقوم على أساس الافتراض بأن الحرب النووية العالمية لابد وأن تكون طويلة للغاية لأنه ليس في وسع أي من الجانبين أن يركن إلى النصر في وجه الجهود الدفاعية الأخرى للعدو، مهما كانت نتائج الهجمات النووية الأولى. وهذا الافتراض يقوم على مبدأ سابق في التخطيط الاستراتيجي السوفييتي، يرتكز إلى توقع استطالة الحرب، وهو المبدأ القائل بضرورة "تأمين الأرقام الاقتصادية الدقيقة للتخطيط الاستراتيجي، عن متطلبات سنة واحدة من الحرب على الأقل". سوكولوفسكي، المصدر السابق، ص١٩-٢٠.

٥٤) Joshua C. Andy, op.cit, p.42.

٥٥) Ibid.

٥٦) سوكولوفسكي، المصدر السابق، ص١٣.

٥٧) المصدر نفسه.

٥٨) وتستند جميع المجاميع والنسب المئوية الواردة في هذا التقرير إلى أرقام غير مدورة. نقلا عن

59) :UNITED STATES, CENTRAL INTELIGENCE AGENCY LIBRARY, CIA/ER 61-15, April 1961, SOVIET MILITARY EXPENDITURES BY MAJOR MISSIONS 1958-65, Assessing Soviet Economic Performance, Author's comments:James Noren in: CIA's Analysis Of The Soviet Union,1947-1991, No.33, p. 187.

٦٠) كُلّ الأنفاق في هذا التقريرِ بالروبلات حسب قيمة الروبل مقابل الدولار في ١ تموز ١٩٥٥. ومِنْ ١٩٥٨ إلى ١٩٦٥ فأن قيمة الروبلِ المرجّحِة مقابل الدولارِ في الأنفاق على الدفاعِ تَتفاوتُ بين ٣.٦ روبلِ إلِي ١$ و٤.١ روبل إلِي ١$.Ibid, p.188

61) Ibid.
62) Ibid.
63) Ibid.
64) Ibid.
65) Ibid, p:189.

٦٦) تجدر الإشارة، إلى أن احتمال الخطأ في تخصيص النفقات المشار إليها في التقديرات الواردة في التقرير هي أكثر في أعوام ١٩٦٤-١٩٦٥. وذلك لأنه لا يمكن تحديد جميع نفقات برامج الصواريخ بعد ١٩٦٣ في تفاصيل كافية لتعيينها للمهمات الفردية. والمهام الأكثر احتمالا أن يكون قللت بسبب هذه النفقات، هي الصواريخ غير المسموح بها التي (يتم تحويلها إلى المتبقية) والتي هي الدفاع الجوي والهجوم الاستراتيجي.Ibid

٦٧) سوكولوفسكي، المصدر السابق، ص١٣. ؛ Joshua C. Andy, op.cit, p.43.

68) UNITED STATES, CENTRAL INTELIGENCE AGENCY LIBRARY, OFFICE OF NATIONAL ESTIMATES, NFAC/ORPA, MEMORANDUM FOR THE DIRECTR, SUBJECT: An Appraisal of Soviet Intentions, 21 December 1961, Analyzing Soviet politics and Foreign policy, Author's Comments: Douglas Garthoff, in: CIA's Analysis Of The Soviet Union,1947-1991, MORI Doc ID: 220326, P.77.

٦٩) Ibid.

٧٠) Ibid, p.67.

٧١) فاضل زكي محمد، السياسة الخارجية وأبعادها في السياسة الدولية، بغداد، ب.ت، ص٢٠٤.

٧٢) روبرت مكنمارا، المصدر السابق، ص٢٢-٢٣.

٧٣) سوكولوفسكي، المصدر السابق، ص٢٦.

٧٤) An Appraisal of Soviet Intentions, op.cit, p.78. :

٧٥) صواريخ كروز تسمية عامة لأسلحة ذاتية الدفع تحلق في الجو مثل الطائرات العادية في معظم رحلتها نحو الهدف. ورغم أن الصاروخ الواحد يكلف نحو ستمائة ألف دولار تقريبا، إلا أنه يعتبر رخيصا بالمقاييس العسكرية. وهي صواريخ سهلة النصب ويمكن إطلاقها بدفعات من البر والبحر والجو. ويتباين مدى الأنواع المختلفة من صواريخ كروز، لكن الترسأنة الأمريكية تضم صواريخ يمكن إطلاقها باتجاه الهدف من مسافة تقارب ثلاثة آلاف كيلومتر لتضربه بدقة يزعم أن مقدار الخطأ فيها لا يتجاوز أكثر من بضعة أمتار. أنظر: بي بي سي اونلاين، صواريخ كروز،http://news.bbc.co.uk/hi/arabic/news

76) Ibid.

٧٧) فالضربة الاستباقية تأتي في مرحلة متقدمة - حسب مفهوم العلوم العسكرية - لتوجيه ضربة سريعة ومباغته لقوات الخصم قبل المبادرة في بدء الحرب. وحول مفهوم الضربة الاستباقية يتفق دارسو العلوم العسكرية والمختصين في التخطيط الاستراتيجي للعمليات الحربية مع المفهوم السابق على أنه يخص الضربات الوقائية، إلا أنهم يميزون بين هذا المفهوم السياسي والعسكري في أن واحد وبين الضربات الاستباقية، إذ يعتبرون أن الضربات الاستباقية مفهوم عسكري – استراتيجي وليس سياسي ويخضع لقيادة الجيش وآليات إدارتها للحرب بعد نشوبها أو قبل نشوبها بفترة قصيرة، وملخص وجهة نظرهم أن الضربات الوقائية توجه مبكراً عند اكتشاف نوايا بالهجوم لدى الخصم بغض النظر عن نشر وسائل هجومه أم لا، بينما الضربات الاستباقية فأنها توجه ضد قوات الخصم التي تم نشرها فعلاً في أوضاع هجومية مختلفة استعداداً لهجوم حقيقي، ويبدو أن الفرق عملياً مركز في التخطيط لإدارة الحرب بعد توافر النوايا لخوضها لدى أحد الطرفين، ما يعني أن لا خلاف جوهري بين المصطلحين السياسي والعسكري من الناحية النظرية، باعتبار أن عنصر القيام بالفعل متوفر في كلا الحالتين. انظر: ياسر قطيشات، الضربة الاستباقية كإستراتيجية جديدة في العلاقات الدولية- الحرب على العراق نموذجاً، منبر الحرية، شؤون سياسية، http://minbaralhurriyya.org/index.php/archives/category/politics/geopolitical

٧٨) أنظر: عبد الجبار عيسى عبد العال، أنهيار الاتحاد السوفييتي..الأسباب والعوامل، رسالة ماجستير،

غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ١٩٩٥، ص٨١.

٧٩) نبيه الأصفهاني، المؤتمر الرابع والعشرين للحزب الشيوعي السوفييتي، السياسة الدولية، مجلة، العدد٢٥، السنة٧، تموز١٩٧١، ص١١٩.

٨٠) أنظر: عمار خالد رمضأن الربيعي، غورباتشوف ودوره في السياسة السوفييتية حتى عام١٩٩١، أطروحة دكتوراه، غير منشورة، كلية الآداب، جامعة البصرة، ٢٠١٠، ص٣٣.

٨١) المصدر نفسه، ص٣٢. ؛ نبيه الأصفهاني، المصدر السابق، ص١١٩.

٨٢) بول كيندي، نشوء وسقوط القوى العظمى، ترجمة: مالك البديري، ط١، عمان-الأردن، ١٩٩٨، ص٥٥١-٥٥٣.

٨٣) نبيه الأصفهاني، المصدر السابق، ص١٢٠.

٨٤) عمار خالد ر رمضان الربيعي، المصدر السابق، ص٣٣.

٨٥) المصدر نفسه، ص٩٧.

٨٦) أنظر سميح عبد الفتاح، المصدر السابق، ص٢٨.

٨٧) ادونيس العكره، المصدر السابق، ص٧٦.

٨٨) المصدر نفسه.

89) Soviet Capabilities and Probable Courses of Action Through Mid-1959, op.cit, p.2.

٩٠) سميح عبد الفتاح، المصدر السابق، ص٣٠-٣١.

٩١) روبرت مكنمارا، المصدر السابق، ص٢٢-٢٣. ؛ بول كيندي، المصدر السابق، ص٥٥١-٥٥٣.

٩٢) قلا عن: سميح عبد الفتاح، المصدر السابق، ص٢٨-٢٩.

٩٣) نقلا عن: روبرت مكنمارا، المصدر السابق، ص٣٤.

٩٤) المصدر نفسه.

٩٥) صاروخ باليستي (قذفي) يطلق تحت الماء منح الولايات المتحدة تفوقا كبيرا في تقنية الصواريخ الإستراتيجية في عقد الستينات. وأصبحت الغواصة الأمريكية "جورج واشنطن" أول سفينة تطلق صاروخا تحت الماء عندما أطلقت الصاروخ بولاريس أ-١ في ٢٠ تموز ١٩٦٠. روجر باركنسن، موسوعة الحرب الحديثة، ج٢، ترجمة: سمير عبد الرحيم الجلبي، بغداد، ١٩٩٠،ص٤٩٠.

٩٦) سوكولوفسكي، المصدر السابق، ص١٤.

٩٧) فجر الاتحاد السوفييتي في ٢٧ تشرين الثاني ١٩٥٨ أزمة جديدة حول برلين عندما أرسلت موسكو مذكرة دبلوماسية للدول الغربية في برلين. المذكرة أوضحت أن الاتحاد السوفييتي غير راض عن الوضع "غير الطبيعي" لبرلين الغربية ويقترح أن تنهي القوات الغربية احتلالها. فإذا لم يتم الاتفاق على تحويل برلين الغربية الى مدينة حرة منزوعة السلاح خلال ستة أشهر فأن موسكو- كما جاء في المذكرة – قد وطدت العزم على أن تحيل جميع حقوقها في برلين لألمانيا الشرقية وستسمح لها بالسيطرة على كل طرق الاقتراب من برلين الغربية. فإذا أخفقت الدول الغربية في تحقيق أي منهما، فأن المذكرة توضح أن برلين الغربية سيعاد حصارها، وأية محاولة لكسر الحصار ستعتبر أعلانا للحرب على الاتحاد السوفييتي. وفي النهاية، وبعد سلسلة من الاجتماعات لوزراء الخارجية تراجع السوفييت عن تاريخ نهاية المهلة، ولكن استمروا في الضغط من اجل الحصول على اعتراف غربي بألمانيا الشرقية. وفي لقاء القمة الذي تم في فينا في حزيران ١٩٦١ بين خروشوف وكيندي، أحيا خروشوف موضوع برلين الغربية مع التهديد بتوقيع معاهدة سلام مع ألمانيا الشرقية في كانون الأول. للمزيد من

التفصيل راجع: روبرت مكنمارا، المصدر السابق، ص٥٤-٥٧.

٩٨) المصدر نفسه، ص٥٨.

٩٩) نقلا عن: روبرت مكنمارا، المصدر نفسه، ص٥٩.

100) UNITED STATES, CENTRAL INTELIGENCE AGENCY LIBRARY, Directorate of Intelligence, "INTELLIGENCE MEMORANDUM, SOVIET DEFENSE POLCY 1962-1972", 28 April 1972, Estimating Soviet Military power, Author's Comments: Raymond Garthoff, in: CIA's Analysis Of The Soviet Union,1947-1991, No.44, P.3/249.

101) Joshua C. Andy, op.cit, p.51

102) INTELLIGENCE MEMORANDUM, SOVIET DEFENSE POLCY 1962- 1972, op.cit, p.4/251.

103) Ibid. ; UNITED STATES, CENTRAL INTELIGENCE AGENCY LIBRARY, NIE 11-8-64, October 1964, Soviet Capabilities for Strategic Attack, CIA's Analysis of Soviet Science and Technology, Author's Comments: Clarence Smith, in: CIA's Analysis Of The Soviet Union,1947-1991, No.22, p. 142.

١٠٤) واستخدمت الطائرة B-52 استخداما واسعا في فيتنام وما تزال هي العمود الفقري لقوة طائرات القيادة الجوية الإستراتيجية. حول المزيد من التفصيل راجع: روجر باركنسن، المصدر السابق، ص٥٧١.؛ Joshua C. Andy, op.cit, p.53.

١٠٥) سوكولوفسكي، المصدر السابق، ص١٧.

١٠٦) ولقد لفت الماريشال مالينوفسكي الأنظار الى هذا المتطلب بمنتهى الوضوح في الخطاب الذي ألقاه في المؤتمر الثاني والعشرين للحزب عندما قال:"أن الصواريخ والأسلحة النووية أدوات عسكرية قوية. ولكنها لا تستطيع احتلال أراضي أية دولة أخرى". المصدر نفسه، ص٢٤.

١٠٧) المصدر نفسه، ص١٧.

108) UNITED STATES, CENTRAL INTELIGENCE AGENCY LIBRARY, Intelligence Memorandum, The Soviet Weapons Industry: An Overview (Summary), September 1986, CIA's Analysis of Soviet Science and Technology, Author's Comments: Clarence Smith, in: CIA's Analysis Of The Soviet Union,1947-1991, DI 86- 10016, No. 28, p.165

109) Joshua C. Andy, op.cit, p.51.

110) The Soviet Weapons Industry, op.cit, p. 386.

111) INTELLIGENCE MEMORANDUM, SOVIET DEFENSE POLCY 1962- 1972, p. 245.

١١٢) سوكولوفسكي، المصدر السابق، ص٣١.

١١٣) المصدر نفسه، ص٣٢- ٣٣.

114) INTELLIGENCE MEMORANDUM, SOVIET DEFENSE POLCY 1962- 1972, p. 247.

115) Mark Harrison, How Much Did the Soviets Really Spend on Defence? New Evidence From the Close of the Brezhnev Era, University of Warwick, Department of Economics and Centre for Russian & East European Studies University of Birmingham, PERSA Working Paper, No. 24, version 3 January 2003, pp: 1-2.

١١٦) أن الرقم الفعلي للصرف على الدفاع في عام ١٩٦٠ ، والذي كشفه فيما بعد الاقتصاديان والعضوان السابقان لوري ماسيلييكوف (رئيس لجنة التخطيط الغوسبلأن سابقاً) ويفجيني غولوبوكوف في لجنة الVPK في مجلس الوزراء السوفييتي أي (١٥.٣) مليار روبل، هو أكثر من ٥٠% من رقم الموازنة الرسمي المعلن من جانب السوفييت وقتذاك أي (٩.٣) مليار روبل. مما يعني بأن السوفييت كانوا ينشرون معلومات مغلوطة كنوع من التظليل والخداع. وأن الدافع للخداع كان للتأثير على حسابات المنافس في سباق التسلح

ومفاوضات السيطرة على سباق التسلح. نقلاً عن: Masliukov, Iu.D, and E.S. Glubokov, "Planirovanie I finansirovanie voennoi promyshlennosti v SSSR", in A.V. Minaev, ed., Sovetskaia voennaia moshch' ot Stalina do Gorbacheva, Moscow, 1999, p.105.

(١١٧ هذه الأرقام هي تقديرات قيمة ما يدفع للقوات العسكرية وبرامجها بالروبل في الاتحاد السوفييتي. وأرقام الدولار هي تقديرات وكالة المخابرات المركزية لتكاليف القوات المسلحة السوفييتية والبرامج المرتبطة بها إذا تم شراؤها وتشغيلها في الولايات المتحدة. الباحث

118) UNITED STATES, CENTRAL INTELIGENCE AGENCY LIBRARY, NIE 11-67, June 1967, Soviet Military Research and Development, CIA's Analysis of Soviet Science and Technology, Author's Comments: Clarence Smith, in: CIA's Analysis Of The Soviet Union,1947-1991, No. 24, p. 165. ; INTELLIGENCE MEMORANDUM, SOVIET DEFENSE POLCY 1962- 1972, p. 247.

119) INTELLIGENCE MEMORANDUM, SOVIET DEFENSE POLCY 1962- 1972, p. 247.

120) Mark Harrison,, op. cit, pp: 9-10.

121) Ibid, p. 8.

(١٢٢ بالنسبة لكل بلوك من الموارد يتم ضرب الكمية بسعر سنة الأساس التي تم وضعها، مثلا ١٩٧٠ او ١٩٨٢، مما يعطي قيمة الدولار الخاصة بها. حيث تم تقدير قيمة الروبل الثابتة للنشاط الدفاعي السوفييتي أما بتطبيق أسعار الروبل لسنة الأساس حيث تكون معروفة مباشرة لنفس البلوكات من الكميات او بتطبيق محولات الروبل- الدولار التقديرية لقيمة الدولار التي تم حسابها. Ibid

123) Ibid, p.6.

124) INTELLIGENCE MEMORANDUM, SOVIET DEFENSE POLCY 1962- 1972, p. 249.

(١٢٥ جان سير، تقرير معهد الدراسات الإستراتيجية السنوي في لندن عن الوضع العسكري في العالم (١٩٦٩- ١٩٧٠)، القضايا المعاصرة، مجلة، ج٣، مج الأول، بيروت، نيسان ١٩٧٠، ص١٥٤.

(١٢٦ العالم كله دفع في عام ١٩٦٩ مبلغ ٢٠٠ مليار دولار ثمنا للسلاح او التسلح، وهو يدفع منذ عام ١٩٦٥ زيادة تقترب من نسبة ٥% سنويا على نفقات التسلح. من المبلغ الإجمالي للعام ١٩٦٩ كانت حصة الحلف الأطلسي (بما في ذلك الولايات المتحدة وكندا) ١٠٨ مليار دولار، فيما كانت حصة حلف وارسو (بما في ذلك الاتحاد السوفييتي) ٦٣ مليار دولار. أنظر: ق. م، المحادثات النووية بين واشنطن وموسكو، القضايا المعاصرة، ج٤، مج الأول، تموز ١٩٧٠، ص١٩٧.

(١٢٧ جان سير، المصدر السابق، ص١٥٤.

128) Mark Harrison,, op. cit, p. 2.

(١٢٩ وفي أشارة أوضح حول هذا الموضوع لاحظ الاقتصادي السوفييتي المعروف ابيل اغنبيغيان بأن النمو الاقتصادي السوفييتي كان يتباطأ وأن البنية الصناعية السوفييتية هي الأكثر تخلفا بين بلدان العالم الصناعية إذ أن هناك لا فاعلية وهدر ومنتجات رديئة النوعية ورواتب قليلة...قبل ست سنوات من عام ١٩٦٥. سوزان فوسبر، من الثورة الى الدولة- عوامل انهيار الاتحاد السوفييتي وأوربا الشرقية، في: فالح عبد الجبار، ما بعد الماركسية، ندوة أبحاث فكرية، دمشق، ١٩٩٨، ص١٤ ؛ G.H Moss, op.cit, p. 386

(١٣٠ بول كيندي، نشوء وسقوط القوى العظمى، ترجمة: مالك البديري، عمان- الاردن، ١٩٩٨، ص٥٦٨ وما بعدها.

(١٣١ المصدر نفسه، ص٧٤٣ ؛ محمد يحيى عويس، التغييرات الأخيرة في الاقتصاد السوفييتي،

ص١٣.:Mark Harrison,, op. cit, p. 3.

(١٣٢ أنظر: ايفساي ليبرمأن وآخرون، الإصلاح الاقتصادي في الدول الاشتراكية، ترجمة: احمد فؤاد بلبع، القاهرة، ١٩٧٢، ص٣ ؛ بول كيندي، المصدر السابق، ص٦٥٧ ؛ وحول المزيد من التفصيل عن (اللبرمانية) أنظر: الليبرمانية، الأهرام الاقتصادي، مجلة، ع٢٦٣، ١ أب ١٩٦٦، ص٢٠- ٢١.

(١٣٣ INTELLIGENCE MEMORANDUM, SOVIET DEFENSE POLCY 1962- 1972, p.269.

(١٣٤ جان سير، المصدر السابق، ص١٥٢.

(١٣٥ ملاحظة: لم يستدل الباحث على حجم قوات الأمن العسكري الأمريكي في المذكرة الاستخباراتية، ولذلك سوف يؤثر ذلك على احتساب المجموع الكلي للقوات البشرية الأمريكية.

136) INTELLIGENCE MEMORANDUM, SOVIET DEFENSE POLCY 1962- 1972 , p.265/15, 268.

137) Ibid, p.260/12.

(١٣٨ جان سير، المصدر السابق، ص١٥٣.

(١٣٩ المصدر نفسه، ص١٥٤.

140) INTELLIGENCE MEMORANDUM, SOVIET DEFENSE POLCY 1962- 1972, p. 260/120.

141) Ibid.

142) Ibid, p. 258/10.

143) Ibid, p. 259/1

144) Ibid.

145) Ibid.

146) Ibid, P. 260/12

147) Ibid, P.261/13

148) The Soviet Weapons Industry, p.166.

149) INTELLIGENCE MEMORANDUM, SOVIET DEFENSE POLCY 1962- 1972, p. 252/5.

150) Ibid.

151) Ibid, P. 253/6

(١٥٢ جان سير، المصدر السابق، ص١٥٢.

(١٥٣ المصدر نفسه.

154) INTELLIGENCE MEMORANDUM, SOVIET DEFENSE POLCY 1962- 1972 , P. 253/6

155) Ibid, p. 255/7

(١٥٦ ق.م، المصدر السابق، ص١٩٧.

157) Ibid.

158) Ibid.

159) Ibid, p.253/6

160) Ibid, p.255/7

161) Ibid, p. 267.

162) Ibid.

163) Joshua C. Andy, op.cit, p.51.

164) INTELLIGENCE MEMORANDUM, SOVIET DEFENSE POLCY 1962- 1972, p. 256/8.

165) Ibid.

166) Ibid.

167) Ibid.
168) The Soviet Weapons Industry, op.cit, p.166.
169) INTELLIGENCE MEMORANDUM, SOVIET DEFENSE POLCY 1962- 1972, p. 252/5.
170) Ibid, p. 266. ; UNITED STATES, CENTRAL INTELIGENCE AGENCY LIBRARY, NIE 11-3-65, November 1965, Soviet Strategic Air and Missile Defenses, , CIA's Analysis of Soviet Science and Technology, Author's Comments: Clarence Smith, in: CIA's Analysis Of The Soviet Union,1947-1991, No. 23, p. 152- 156.

١٧١) في بداية الستينيات، كان من النادر أن تخرج البحرية السوفييتية خارج مياهها الإقليمية، حتى أثناء التمرينات الكبيرة. ولكن في نهاية عام ١٩٦٥، أخذت مقاتلات السطح السوفييتية والغواصات الهجومية وسفن المساعدة البحرية تقضي حوالي (٦٠٠٠) جولة بحرية يومية في العمل (التشغيل) خارج مناطق عملياتها. وفي أثناء النصف الثاني من الستينيات، توسعت الأعمال الحربية السوفييتية بصورة سريعة. INTELLIGENCE MEMORANDUM, SOVIET DEFENSE POLCY 1962- 1972, p.263/14

172) Ibid, p.261/13.
173) Ibid.
174) Ibid.
175) Ibid.
176) Ibid, p.263/14.
177) Ibid.

١٧٨) جان سير، المصدر السابق، ص١٥٣.

179) INTELLIGENCE MEMORANDUM, SOVIET DEFENSE POLCY 1962- 1972, p. 263/14
180) Ibid, p.265/15.
181) Ibid.

١٨٢) سوكولوفسكي، المصدر السابق، ص١٦٧-١٦٨.

١٨٣) المصدر نفسه، ص٢٢.

١٨٤) وتهدف القوات الجوية التكتيكية بالتعاون مع القوات الإستراتيجية إلى توجيه ضربات إستراتيجية نووية إلى مسافة ١٠٠٠ كم، والى عزل مناطق العمل العسكري ودعم القوات البرية وأنجاز واجبات أخرى في الحرب النووية العامة بالإضافة إلى مساندة القوات البرية في الحروب المحدودة باستخدام الأسلحة النووية او بدونه.المصدر نفسه، ص١٦٤.

١٨٥) المصدر نفسه، ص١٦٦.

١٨٦) ق.م، المصدر السابق، ص١٩٧.

187) the Development of soviet military power: Trends Since 1965 and Prospects for the 1980s, p. 298.

١٨٨) هذا النوع من السفن - kynda وأصناف kresta - يميّزأن عموما كطرّادات خفيفة بسبب قذائفهم الأرض - أرض، لكنّهما أقل من نصف حجم الطرّاد الخفيف الأمريكي. INTELLIGENCE MEMORANDUM, SOVIET DEFENSE POLCY 1962- 1972, p.268

١٨٩) مع الأخذ بنظر الاعتبار، أن سلاح القوة البحرية الأمريكية الجوي لا يمكن أن يقارن بالطيران البحري السوفيتي، بسبب الاختلافات الرئيسية في تحديد المهمات والأجهزة الملحقة. Ibid

١٩٠) جان سير، المصدر السابق، ص١٥٣.

191) المصدر نفسه. ؛ INTELLIGENCE MEMORANDUM, SOVIET DEFENSE POLCY 1962- 1972, p.265/15.

192) CIA's Analysis Of The Soviet Union, 1947-1991, the Development of soviet military power: Trends Since 1965 and Prospects for the 1980s, SR 81-10035X, April 1981, No. 49, Intelligence Assessment, Estimating Soviet Military Power Author's Comments: Raymond Garthoff [PDF Only 2.13MB*] Historical Document, Posted: 19 Mar 2007, p. 295.

١٩٣) بحيث أصبح لديهم في وقت مبكر من الثمانينيات ما معدله حوالي ٩٠ % من الأقمار الصناعية العاملة في أي وقت من الأوقات، كان منها حوالي ٧٠ % للإغراض العسكرية و ١٥ % أخرى لها استخدامات عسكرية ومدنية.Ibid, pp. 295, 298

١٩٤) ففي عام ١٩٥٦ و١٩٦٧ كان دور السوفييت هامشياً في الحروب العربية- الإسرائيلية، ولم يكن لها أي تأثير على النتائج؛ ولكن خلال حرب ١٩٧٠ زود الاتحاد السوفييتي مصر بطائرات وصواريخ متقدمة ووصل عدد القوات السوفييتية هناك إلى ما يزيد على العشرين ألفا. = وفي حالة أنغولا نقل السوفييت جواً أسلحة سوفييتية و(١٠٠٠٠) مقاتل كوبي الى ساحة الصراع، كذلك في أثيوبيا نقلوا جواً ما قيمته أكثر من بليوني دولار معدات عسكرية و(٢٠٠٠٠) مقاتل كوبي و(٣٠٠٠) خبير عسكري سوفييتي و(٣٠٠) مدرعة. روبرت مكنمارا، المصدر السابق، ص٧٥.

195) the Development of soviet military power: Trends Since 1965 and Prospects for the 1980s,op. cit, p.299.

196) Ibid, p.295.

197) Ibid.

198) Ibid, p. 296.

199) Ibid.

٢٠٠) أنظر: روبرت مكنمارا، المصدر السابق، ص٦٢

٢٠١) ففي خطابه أمام جمع من كبار المسؤولين السوفييت قال جروميكو:"واحدة من المسائل غير المطروقة في موضوع نزع السلاح هي البحث عن فهم موحد لحدود متبادلة وخطوات تخفيض حجم العبوات الإستراتيجية لننقل الأسلحة النووية – هجومية ودفاعية – بما في ذلك مضادات الصواريخ. والحكومة السوفييتية مستعدة لتبادل وجهات النظر حول هذا الموضوع". المصدر نفسه. نقلا عن: (في الوضع الدولي والسياسة الخارجية للاتحاد السوفييتي).

٢٠٢) وللمزيد من التفصيل حول محادثات الحد من التسلح بين البلدين راجع: وحيد عبد المجيد، محادثات سولت والوفاق الأمريكي السوفيتي: يوميات محادثات سولت الأولى والثانية، السياسة الدولية، مجلة، نيسان ١٩٧٩. ج١، نقلا عن: موقع الأهرام الرقمي.http://digital.ahram.org.eg/home

٢٠٣) ق.م، المصدر السابق، ص١٩٧.

204) INTELLIGENCE MEMORANDUM, SOVIET DEFENSE POLCY 1962- 1972, p.298/10

٢٠٥) روبرت مكنمارا، المصدر السابق، ص٦٥. نقلا عن: هاري جيلمأن، ((صعود وسقوط الوفاق))، مشاكل الشيوعية، ج٣٤، ع٢، اذار- نيسأن ١٩٨٥، ص٥٢.

206) INTELLIGENCE MEMORANDUM, SOVIET DEFENSE POLCY 1962- 1972, p.298/10

٢٠٧) روبرت مكنمارا، المصدر السابق، ص٦٥.

٢٠٨) المصدر نفسه، ص٦٥- ٦٦. نقلا عن: ((الوفاق والمواجهة: العلاقات الامريكية السوفييتية من نيكسون لريغأن))، واشنطن، معهد بروكينج، ١٩٨٥، ص٦٩- ٧٠.

٢٠٩) حسين شريف، المصدر السابق، ص٢٤٨.

210) Eral G. Ravenal, Nixon doctrine and our Asian commitments, January 1971, posted by: http://www.foreignaffairs.com/articles/24219/earl-g-ravenal/the-nixon-doctrine-and-our-asian-commitments#

٢١١) يفيد مبدأ نيكسون الذي أطلقه الرئيس نيكسون في ٢٥ تموز ١٩٦٩، أن الولايات المتحدة توفر الحماية الكافية للدول المتحالفة معها فيما لو تعرضت لتهديد من قبل قوة نووية، كما أن الولايات المتحدة توفر الدعم العسكري والاقتصادي لأي من تلك الدول فيما لو تعرضت لعدوان من نوع آخر، التزاما منها بتعهداتها مع تلك الدولة، على أن يكون من مسؤولية الدولة المهددة توفير القوة البشرية للدفاع عن نفسها. وعلى أساس هذه السياسة سعت الولايات إلى زيادة دعمها العسكري والاقتصادي للدول التابعة لها، بالإضافة إلى احتفاظها بقوات عسكرية قليلة نسبيا على أراضي تلك الدولة. وبمعنى أخر دعا نيكسون الى (فتنمة الحرب).

http://www.pbs.org/wgbh/americanexperience/ ; Colonel Darrel L. Gaoler, THE NIXON DOCTRINE--IS THERE A ROLE FOR ThE US ARMlY?, US Am~y War College / Carlisle Barracks, Pennsylvania, 5 June 1973, p.1- 2.

٢١٢) روبرت مكنمارا، المصدر السابق، ص٦٦.

٢١٣) قد كانا يأملان في إمكان تكثيف أشراك الاتحاد السوفيتي في أمور السياسة دولية وضمه لاقتصاديات عالم حر متنامٍ وبذلك ((سوف تتنافس بحدة دوافعهم لتعطيل آليات النظام العالمي)). المصدر نفسه.

٢١٤) حسين شريف، المصدر السابق، ص٢٦٧.

٢١٥) روبرت مكنمارا، المصدر السابق، ص٦٧- ٦٨.

٢١٦) وحيد عبد المجيد، المصدر السابق.

٢١٧) ((التوازن لا يعني التساوي المطلق للوسائل المتاحة وأنما يعني قدرة كل جانب على الرد بتدمير الجانب الأخر بيقين مناسب)). روبرت مكنمارا، المصدر السابق، ص٦٧.

٢١٨) نقلا عن: وحيد عبد المجيد، المصدر السابق.

٢١٩) وبعد الزيارة التي قام بها بريجنيف الى واشنطن بين ١٨- ٢٥ حزيران ١٩٧٣، اتفق الطرفان على الحؤول دون وقوع حرب نووية، ليس فقط بين بلديهما، بل بينهما وبين أية دولة أخرى، كما التزم الفريقان بالسعي إلى تسريع عملية البدء بمفاوضات جديدة هي (سالت ٢). ادونيس العكره، المصدر السابق، ص٩٧.

٢٢٠) روبرت مكنمارا، المصدر السابق، ص٦٨.

٢٢١) المصدر نفسه، ص٦٩.

٢٢٢) وذلك ممكن، انطلاقا من تعريف الإستراتيجية بأنها:"فن توزيع وتشغيل الوسائل العسكرية لإتمام أهداف السياسة". أنظر: اودنيس العكره، المصدر السابق، ص١٠٢